الجمهورية اليمنية
مجلس الشورى

# أوضاع السياحـــــة -حاضـراً ومستقبلاً
# وأهمية تطويرها وتشجيع الاستثمارات السياحية



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

## تصدير:

أُنشئ مجلس الشورى حديثا،خلفاً للمجلس الإستشاري،بعد الإستفتاء على التعديلات الدستورية أوائل عام٢٠٠١م كتطور طبيعي للمجلس الإستشاري السابق،وفي إطار التوجه لتعميق التجربة الديمقراطية في بلادنا،من خلال توسيع مهام وصلاحيات مجلس الشورى ورفع مستواه وكفاءته،ورفع العضوية فيه إلى الضعف،وبما يساوي ثلث أعضاء مجلس النواب،بهدف إحداث تطور مؤسسي للهيئات الدستورية في الدولة،وكذا توفير إطار مؤسسي عالٍ يضم الخبرات والكفاءات الوطنية لتوسيع دائرة المشاركة في الرأي وإتخاذ القرار.

وقد نصت المادة (١٢٥)من الدستور على ان"ينشاء بقرار من رئيس الجمهورية مجلس شورى من ذوي الخبرات والكفاءات والشخصيات الإجتماعية لتوسيع قاعدة المشاركة في الرأي والإستفادة من الكفاءات والخبرات الوطنية"،كما حددت المادة المهام والصلاحيات الدستورية للمجلس على النحو التالي:

أ- تقديم الدراسات والمقترحات التي تساعد الدولة على رسم إستراتيجياتها التنموية وتسهم في حشد الجهود الشعبية من أجل ترسيخ النهج الديمقراطي وتقديم الإقتراحات التي تساعد على تفعيل مؤسسات الدولة وتسهم في حل المشاكل الإجتماعية وتعمق الوحدة الوطنية .



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

ب- إبداء الرأي والمشورة في المواضيع الأساسية التي يرى رئيس الجمهورية عرضها على المجلس .

ج- تقديم الرأي والمشورة بما يسهم في رسم الإستراتيجية الوطنية والقومية للدولة في المجالات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعسكرية والأمنية لتحقيق أهدافها على المستويين الوطني والقومي .

د- إبداء الرأي والمشورة في السياسات والخطط والبرامج المتعلقة بالإصلاح الإداري وتحديث أجهزة الدولة وتحسين الأداء .

هـ- الأشتراك مع مجلس النواب بتزكية المرشحين لمنصب رئيس الجمهورية والمصادقة على خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية والمعاهدات والإتفاقيات المتعلقة بالدفاع والتحالف والصلح والسلم والحدود والتشاور فيما يرى رئيس الجمهورية عرضه من قضايا على الإجتماع المشترك .

و- رعاية الصحافة ومنظمات المجتمع المدني ودراسة أوضاعها واقتراح تطويرها وتحسين أدائها .

ز- رعاية السلطة المحلية ودراسة نشاطها وتقييمها واقتراح تطويرها وتعزيز دورها.

ح- تقييم السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية وتقييم تنفيذ برامج الاستثمار السنوية .

ط- استعراض تقارير جهاز الرقابة والمحاسبة ورفع تقرير بشأنها إلى رئيس الجمهورية.



مجلس الشورى
الزهر ٢٠٠٧م

وتوسع قانون اللائحة الداخلية للمجلس رقم(٣٩) لسنة ٢٠٠٢م في تحديد تلك المهام .

وتنفيذاً لذلك فقد نصت المادة(٤٠) من قانون اللائحة الداخلية للمجلس على تشكيل (١٣)لجنة دائمة،بحسب الأنشطة والمهام والاختصاصات الموكلة إليه،وذلك على النحو التالي:

١- اللجنة الدستورية والقانونية والقضائية .

٢- اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين .

٣- اللجنة الاقتصادية .

٤- اللجنة المالية .

٥- لجنة السلطة المحلية والخدمات .

٦- لجنة الإصلاح الإداري والتأمينات والتنمية البشرية .

٧- لجنة الدفاع والأمن .

٨- لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي .

٩- لجنة الإعلام والثقافة والشباب والرياضة.

١٠- لجنة الزراعة والأسماك والموارد المائية .

١١- لجنة حقوق الإنسان والحريات العامة ومنظمات المجتمع المدني .

١٢- لجنة الصحة والسكان.

١٣- لجنة البيئة والسياحة.

إضافة إلى أي لجان خاصة قد يستدعي نشاط المجلس ومهامه تشكيلها.



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

وبحكم الخبرات العملية المتراكمة والكفاءات العلمية والشخصيات الاجتماعية المجربة التي يضمها المجلس، اشترط القانون عدداً من الشروط في من يعين عضواً في المجلس منها:

أن يكون من ذوي الكفاءة والخبرة، وأن يكون متفرغاً (ليس عضواً في مجلس النواب أو في المجالس المحلية) وأن لا يقل سنه عن أربعين عاماً.

فقد اتبع المجلس آلية جديدة في عمله تتمثل في قيام اللجان المختصة بالإعداد للموضوعات وتحضيرها وتجهيزها وتقديمها للمجلس من قبل اللجان ذاتها، كتطوير نوعي للآلية التي كانت متبعة في المجلس الإستشاري السابق. حيث تقوم اللجان المعنية قبل تقديم مواضيعها إلى المجلس بـ:

- اللقاء مع الوزراء والمحافظين والكوادر القيادية في الجهة المعنية بالإضافة إلى ذوي العلاقة من ممثلي القطاع الخاص وممثلي منظمات المجتمع المدني وإجراء المناقشات معهم.
- الزيارات الميدانية للمحافظات والمديريات .
- النزول الميداني إلى الجهات والمواقع التي يتم دراسة أوضاعها .
- تلقي التقارير من الجهات المعنية، والإستعانة بالدراسات والبحوث التي يطلب من الباحثين والمختصين إعدادها .



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

وعلى ضوء ذلك كله تقوم اللجنة المعنية بدراسة الموضوع المدرج ضمن خطة عملها،من مختلف جوانبه،وبالتالي إعداد التقرير النهائي المقدم للمجلس مشفوعاً بالآراء والملاحظات والتوصيات المناسبة والعملية.

وتلبية للاستحقاقات الدستورية والقانونية،فقد أدرج المجلس ضمن خطته السنوية لعام ٢٠٠٦م موضوع حول (السياحة حاضراً ومستقبلاً) والذي أعدته لجنة السياحة والبيئة بالمجلس .

حيث شارك في جلسات اجتماع المجلس لمناقشة ذلك الموضوع بالإضافة إلى اللجنة وأعضاء المجلس الأخ وزير السياحة وعدداً من المهتمين في هذا المجال.

ولا يسعنا في الأخير . إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل للأخوة رئيس وأعضاء لجنة السياحة والبيئة على الجهود الطيبة التي بذلوها في إعداد هذا الكتاب الذي نضعه بين أيدي المهتمين والباحثين وللأخوة الذين قدموا مساهمات إيجابية في إثراء مادة هذا الكتاب الذي خرج بهذه الصورة.

مؤكدين،أننا في مجلس الشورى،سنظل حريصين على بذل كل ما بوسعنا في إنجاز المهام الدستورية والقانونية المناطة بنا،وكل التكليفات التي يتكرم فخامة الأخ/علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية،راعي التنمية والديمقراطية بإحالتها إلينا.

والله من وراء القصد ،،،

عبدالعزيز عبدالغني

رئيس مجلس الشورى



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

## مقدمة :

تكتسب السياحة أهمية بالغة عند كثير من الدول والشعوب وتعتبرها مورداً هاماً من موارد التنمية ،ولذلك فإنها تعمل على تهيئة المناخ الملائم لذلك وخصوصاً تلك البلدان التي تزخر بالمعالم الحضارية التاريخية الهامة مما يجعلها محط أنظار عشاق الحضارة والتاريخ ومحل جذب كبير للسواح الذين يهتمون بالسياحة الثقافية التي تجعلهم يطلعون على حضارة وتراث هذا الشعب أو ذاك وهذه الحضارة او تلك .

فالتراث الإنساني ينتشر على ظهر كوكبنا الأرضي من أقصاه إلى أقصاه ،ولا شك أن بلادنا واحدة من أبرز هذه الشعوب التي تمتلك حضارة تضرب جذورها في أعماق التاريخ منذ آلاف السنين ،حيث تمتلئ جنباتها بالمعالم التاريخية الهامة إبتداء من حضارة عاد وثمود وسبأ ومعين وحمير ومروراً بالحضارة الإسلامية التي تزخر اليمن بها فما من محافظة إلا وفيها عدد من المعالم التاريخية التي تشهد إلى عظمة الحضارة اليمنية وقدمها ،وقد تطرق القرآن الكريم على عظمة وقوة هذه الحضارة في الكثيرمن آياته البينات مثل قوله تعالى:{لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ }[1] وكذا قوله تعالى على لسان الهدهد{ مَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ{٢٢} إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ{٢٣}[2].

فقد قامت على هذه الأرض اليمنية حضارة متكاملة البناء ، عراقةً ونظاماً وفناً أبدع فيه الإنسان اليمني أيما إبداع ، فقد شيد المدن التي لا تزال شامخة حتى اليوم

---

[1] سورة سبأ أية رقم ١٥

[2] سورة النمل الأية "٢٢- ٢٣"



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

مثل " ..صنعاء وشبام حضرموت .. "هاتان المدينتان اللتان لا زالتا تزخران بالنشاط والحركة واللتان تتميزان من حيث نوعية البناء شكلاً ومضموناً عن أي مدينة في المعمورة فالمتأمل يجد أن الإنسان اليمني القديم كان على درجة عالية من الإبداع والذوق والتخطيط ،حيث أنهما غاية في الروعة من حيث البناء وتوزيع الخدمات المطلوبة لأحدث مدينة حضرية والذي نفتقد إليه اليوم في مخططاتنا ، فمدينة صنعاء ومثلها شبام بنية في موقع حصين ومرتفع يجعلها في مأمن من جرف السيول ،كما أحاطها بسور يؤمنها من أي غازي ،كما أن المهندس المعماري القديم قد جنبها من الأرض الزراعية ، بحيث يستفيد أهلها من كل ما حولها من بساتين وضياع وغيول ،حيث تقع صنعاء على ربوة في سفح جبل نقم ،كما أن التهوية التي ضمنتها لبيوتها تلك البساتين ( المقاشم) التي تقع في وسط كل حي، مع الإستفادة من منتجات تلك البساتين وكذا تصريف مياه المساجد إليها للإستفادة من كل قطرة ماءٍ ، وكذا الساحات التي توجد في كل حارة للمناسبات وكذا وجود الكتاتيب والمساجد في كل حي وكما أن السوق الذي ينبئ في وسط المدينة صوره توحي بفهم ذلك الإنسان ورقيه حيث وضع السوق وسط المدينة لكل المدينة، بحيث تكون الأحياء السكنية بعيد عن السوق باعتبارها للسكن والهدوء والراحة ،كما أن التوزيع الذي أتسم به السوق من حيث تحديد موقع لكل سلعة بحيث يتجه كل إنسان إلى حيث حاجته فلا يزاحم غيره ،فهناك (سوق الحبوب ـ سوق القماش ـ سوق المعطاره ـ سوق المعادن ـ سوق الحداده ـ سوق الأبقار ـ سوق الأغنام ـ سوق الفتلة "أدوات الخياطة "ـ سوق الخضرة ـ سوق الفواكه ـ سوق العنب... وغيرها ) وإذا ذهبت إلى شبام فإنك ستجدها ومعظم المدن اليمنية



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

القديمة كذلك ، ولاشك أن صورة كهذة تجعل من المدن اليمنية محل جذب لكثير من السواح الذين يعشقون الماضي .

واليمن مليئة بالمواقع التاريخية مثل"مدينة مأرب وسدها العظيم" ، ومدينة (براقش) و شبوه القديمة وصرواح وظفار ومدينة المشهد القديمة في حضرموت " والعديد من الموانى القديمة مثل" ميناء قنا" "بير على" في محافظة شبوه ، وميناء المخاء الذي إشتهر بتصدير البن في الماضي ، وميناء الشحر، والعديد من الموانى البحرية القديمة مثل " ميدي واللحية ودمقوت في المهرة " و اليمن مليئة بالمواقع الجميلة الخلابة مثل " تعز . إب . المحويت . حجة . رازح . وادي حضرموت . وادي بنا . تُبن وتهامة وبعض مناطق ذمار "وغيرها ..

وتوجد العديد من المدن الهامة والتاريخية على سواحلنا الطويلة التي تعتبر أحد عوامل الجذب السياحي مثل "مدينة عدن التاريخية . الحديدة . المكلا . الغيظة " إضافة إلى تنوع المناخ على مدار العام مما يجعل السياحة مستمرة على مدار السنة سواء السياحة الخارجية أو الداخلية .

وهناك العديد من المدن ذات الطابع الديني أو الإسلامي مثل "تريم وزبيدوجبلةوشهارة وصعدة وذمار"حيث تنشط السياحة الدينية .

كما أن إمتلاك اليمن لعدد من الجزر النادرة والتي تمتد على طول ساحل البحر الأحمر والبحر العربي مثل "سُقطره وكمران وحنيش وغيرها "يمكن أن تشجع السياحة البيئية التي تستهوي نوع من السواح والتي لا تتطلب إلى مرافق سياحية ضخمة ،كما أن سياحة الغوص والتي هي ، الأن منتظمة في مركز الغوص في مدينة



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

المكلا منذ فترة لا بأس بها يجب أن تشجع في أماكن أخرى " كحنيش وسقطره وكمران وغيرها ."

**وخلاصة القول** إن بلادنا من البلدان التي يمكن أن تلعب السياحة فيها دوراً كبيراً في إستيعاب أعداد كبيرة من العمالة التي لا تجد عملاً، ولكن ذلك يتطلب جهداً غير عادي من الحكومة والدولة والجهات المهتمة بالسياحة والمستثمرة فيه من القطاع الخاص والذي سيستفيد فائدة كبيرة إذا ما ازدهرت السياحة .

***رأي منظمة السياحة العالمية :**

أكدت منظمة السياحة العالمية بان اليمن هي أحد المقاصد السياحية الهامة في منطقة الشرق الأوسط ،وتوصف اليمن بأنها بلد سياحي مضياف ، وجذاب ومتفرد بثقافته وحضارته وتنوع تضاريسه وإمتلاكه لمقومات السياحة . الإصطياف والرياضة المائية والجبلية .

وتعتبر السياحة من أكثر الصناعات سرعة في النمو على مستوى العالم وأكثرها توليداً للدخل وخلقاً لفرص العمل ،ولا نبالغ في القول إذا قلنا أن السياحة تعتبر أكبر صناعة في العالم . وأن هناك آمالاً كبيرة تعلقها العديد من الدول المتقدمة أو النامية لقيادة خطط التنمية ودعم الإقتصاديات الوطنية ،وتربط منظمة السياحة العالمية بين السياحة والتنمية والبيئة .

ففي عام ١٩٧٨ م كان الشعار " السياحة في سبيل التنمية " .

وفي العام ١٩٩٧م كان الشعار"السياحة قطاع رائد للقرن الحادي والعشرين من أجل مزيد من فرص العمل وحماية البيئة ".

وفي العام ٢٠٠٢م كان الشعار " السياحة البيئية سبيل التنمية المستدامة "



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

ويمكننا الاستدلال إلى ما وصل إليه حجم تأثيرها على النشاط الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٠م من خلال المؤشرات التالية:

- إن نسبة (١٠٪) من الوظائف على مستوى العالم تعتمد بشكل مباشر وغير مباشر على السياحة ،لتداخل أنشطة وصناعات عديدة مع السياحة مثل الطيران والنقل السياحي والصناعات الحرفية واليدوية التقليدية المغذية والمكملة لحركة النشاط السياحي العالمي .
- وصلت عدد الزيارات السياحية الدولية إلى ( ٦٩٨,٣) مليون زائر .
- بلغت الإيرادات السياحية الدولية إلى (٤٧٥,٩) مليار دولار .
- بلغ نصيب السياحة حوالي " ٢٥٪" من حجم تجارة الخدمات في العالم .
- بلغ نصيب السياحة كصناعة تصدير حوال"٧٪" من حجم الصادرات في العالم .
- بلغت المساهمة المباشرة وغير المباشرة للسياحة والسفر نحو "١١٪ " من حجم الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

## *المقومات التاريخية :

تُعتبر المقومات التاريخية من أهم وأبرز المقومات السياحية في اليمن منذ أقدم العصور فهي رمز حضارته وعراقته بين الأمم ،والتي خلدها القرآن الكريم في قوله تعالى:{لقَدْ كَانَ لِسبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ٣ } كما أنها بلغت من ذيوع الصيت ما جعل الكتاب الغربيين

[3] سورة سبأ آية ١٥



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

الكلاسيكيين من أمثال"سترابو ـ بطليموس "يتحدثون عنها بما يثير الإعجاب والدهشة والإنبهار.

فاليمن تمتلك ثلاث مدن تاريخية تتصدر قائمة مُدن التراث العالمي الإنساني المعترف بها من قبل منظمة اليونسكو وهي:"مدينة صنعاء القديمة ـ مدينة شبام حضرموت ـ مدينة زبيد" إضافة إلى امتلاكها من الكنوز الأثرية والمعابد والسدود القديمة كما أن اليمن لديها مدن تاريخية أخرى تطالب اليمن منظمة اليونسكو بإدراجها ضمن مدن التراث العالمي الإنساني مثل :"مدينة جبلة ـ مدينة صعده ـ مدينة تريم ...إلخ" إضافة إلى إمتلاكها من الكنوز الأثرية والمعابد والسدود القديمة

إن ما تحققه بعثات التنقيب الأثرية والدراسات الإنسانية الدولية من إكتشافات أثرية جديدة تثير الدهشة والإعجاب علاوة إلى ما تمتلكه اليمن من قلاع وحصون منتشرة في إنحاء الجمهورية مثل:" قلعة رداع ـ قلعة شمر بالبيضاء ـ قلعة المقاطرة بلحج ـ قلعة القاهرة بتعز ـ قلعة صيره بعدن- قلعة القاهرة بحجة ـ . قلعتي بيت الفقيه واللحية بالحديدة ـ قلعة صفوان في عمار ـ حصن حبه في بعدان".. وغيرها من القلاع والحصون تكشف أسرار اليمن وفنونه الحربية وأساليب إستحكاماته العسكرية خلال الفترات الحضارية المتعاقبة ، وما تكتنزه اليمن من تراث إسلامي كثير كالمساجد التي لا حصر لها والتي يعود بعضها إلى عصر النبوة إضافة إلى الأضرحة المنتشرة في أنحاء الجمهورية ، كما أن شعب اليمن شعب ودود يرحب بالضيوف والزوار الأجانب ،فالشعب اليمني عنصر جذب سياحي فعال فهو أحد مكونات المنتج السياحي هذه الإمكانيات الكثيرة تكسب قطاع السياحة عناصر قوة ودفع ..ومنها :

**أ ) السياحة الثقافية :**



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

حيث تمتلك اليمن مصادر الجذب السياحي الثقافية والتاريخية التي تجمع بين التأصيل الحضاري والإرث الثقافي والتاريخي للحضارات اليمنية القديمة والحضارة الإسلامية وما أفرزته من تمييز وإثراء أنعكس على الأنماط الحياتية للمجتمع اليمني في تنوع ثقافته وفنونه الشعبية والفلكلورية وأنماط العمارة الفريدة التي لا مثيل لها في أي بلد آخر علاوة على ما تتصف به مصوغاتها الحرفية ومشغولاتها اليدوية التقليدية التي هي إلى حد ما متنوعة وغنية بإبداعاتها وأساليبها التقنية المتميزة بالدقة والمتانة وإختيار الزخارف الملونة بمهارات وقدرات فنية راقية ،فاليمن مشهور بالسياحة الثقافية عالمياً لم يتم إستغلالها بعد وحتى يتم إستغلالها على مستوى واسع لا بد من تفعيل وسائل وأدوات الترويج السياحي .

**ب ) السياحة الدينيـــة :**

تكتنز اليمن من التراث الإسلامي الكثير من المساجد والتي يعود بعضها إلى عصر النبوة فمنها ما تم بناؤها بأمر من رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل" الجامع الكبير بصنعاء ـ جامع الجند بتعز ـ جامع الأشاعر بزبيد " وبعضها الآخر يعود إلى عصر الخلفاء الراشدين مثل"الجامع الكبير بمدينة إب ـ جامع أبان بمدينة عدن ..وغيرها الكثير " .. وعشرات غيرها بنيت في فترات تاريخية تالية ما تزال قائمة حتى الآن ، إضافة إلى الأضرحة المنتشرة في أنحاءالجمهورية لعددمن صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولياء الله الصالحين ... علاوة على أن بها بقاع مقدسة حيث كانت مقصداً لإقامة المناسبات الإحتفالية التي تتسم بالطابع الديني عند مواقع محددة بالقرب من بعض الأضرحة المشهورة وتتواجد بها مزارات دينية لبعض الطوائف والجماعات الدينية الذين يأتون من أنحاء متفرقة من اليمن وبعضهم يأتون من " بلاد الهند ـ باكستان ـ سلطنة



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

براوناي" وبأعداد كبيرة خاصة في الفترات التي تسبق أو تعاقب موسم الحج ،وبالتالي فاليمن تمتلك إمكانات السياحة الدينية التي تمُكنها أن تستقطب زوارها من " بلاد الهند ـ باكستان ـ سلطنة براوناي" وتصبح مقصداً دولياً لهم .."جنوب شرق آسيا"..

## *المقومات الطبيعية:

تعتبر الموارد الطبيعية من أهم عناصر الجذب السياحي وتشمل كل ما يوجد في البيئة الطبيعية من موارد تعتبر جاذبة للسياح مثل "الموقع الجغرافي ـ المناخ المعتدل ـ التضاريس ـ الشواطئ ـ الجبال "، فكلما توافرت هذه الموارد كلما توافرت معها إمكانية زيادة حصة المقصد السياحي من حركة السياحة الدولية.

ومن ناحية أخرى فإن كيفية إستغلال هذه الموارد وإعدادها سيؤثر إلى حد كبير على نوعية السائحين الممكن جذبهم إلى هذه المناطق .

يتمتع اليمن بموقع جغرافي هام وتضاريس متنوعة ومساحة مترامية الأطراف وما أنعم الله علي اليمن من ظروف مناخية متنوعة ،فمناطق المرتفعات الجبلية تتصف بالمناخ المعتدل على مدار العام ،كما أن المناطق الساحلية تتصف بالمناخ المعتدل في فصول الخريف ـ الشتاء ـ الربيع ،وهي تغطي فترة الموسم السياحي ،تلك المقومات أهلت اليمن لإمتلاك الإمكانيات السياحية ليكون مقصداً سياحياً هاماً في إقليم الشرق الأوسط .. فالجبال والشواطئ والهضاب والصحاري والجزر ...تتوزع في خمس مناطق جغرافية هي:{المناطق الجبلية ـ المناطق الساحلية ـ مناطق الهضاب الوسطى ـ المناطق الصحراوية ـ الجزر اليمنية}،وتُشكل جملُة أو مُنفردة عرضاً ومنتجاً سياحياً غاية في الأهمية ستكسب قطاع السياحة عناصر قوة ودفع ومنها :

### أ ) السياحة البحرية وسياحة الغوص :



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

يتمتع اليمن بشواطئ جميلة وغنية بتراثها وتنوعها ،فهي تطل على سواحل البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي تتصل ببعضها مكونة شريطاً ساحلياً يصل إمتداده إلى( ٢٠٠٠ كم٢ ) إضافة إلى مجموعة الجزر اليمنية الساحرة التي يزيد عددها عن (١٢٠)جزيرة في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي ونظراً لما تتمتع به معظم الشواطئ ومجموعة الجزر اليمنية من خصائص ومميزات طبيعية متفردة تضم ثروة هائلة من مختلف أنواع الطيور والنباتات والأحياء المائية والتشكيلات المختلفة والمتفردة من الشعب المرجانية والأحجار الكريمة النادر والنفيسة ....إن تلك الخصائص والمميزات يمكن أن تجعل اليمن هي أهم وأغنى المناطق والمواقع السياحية في العالم إذ تشكل منتجاً سياحياً غاية في الأهمية تصلح للإستجمام والترويج وسياحة رياضة الغوص وسياحة ممارسة هواية صيد الأسماك وبالتالي يمكن أن تصبح اليمن مقصداً سياحياً دولياً وإقليمياً لأنواع السياحة البحرية والغوص إذا ما أحسن إستغلال هذا المنتج السياحي الطبيعي من خلال الترويج السياحي وتشجيع المستثمرين للإستثمار المناطق الساحلية في الشواطئ والجزر وتقديم التسهيلات والحوافز الجاذبة للمستثمرين المحليين والأجانب وفقاً لخطط ودراسات منظمة التشجيع على الإستثمار وتضمن الإستمرارية .

**ب ) السياحة الصحراوية :**

تشمل المناطق الصحراوية مناطق"مأرب - رملت السبعتين - شبوة القديمة - سيئون - تهامة" وتمثل الصحراء عنصراً هاماً من عناصر الجذب السياحي إضافة إلى تنوع مظاهر الصحراء من حيث الواحات والكثبان الرملية الكبيرة المتحركة جعل السياحة الصحراوية تعني المغامرة أو تزايد الطلب السياحي الدولي يوماً بعد يوم على سياحة المغامرات وبإمكان اليمن أن تصبح مقصداً دولياً لسياحة المغامرات والسياحة الصحراوية



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

إذا ما أحسنت إستغلال هذا المنتج السياحي الطبيعي من خلال إنشاء البنية التحتية اللازمة وتبني أساليب علمية حديثة في عمليات الترويج والتسويق السياحي الدولي والمشاركة الفاعلة في المعارض السياحية الدولية .

### ج ) السياحة الصحية والعلاجية :

يتمتع اليمن بعدد لا يستهان به من الحمامات المعدنية الكبريتية والبخارية الحارة والباردة ليصل عددها الأولى إلى أكثر من "٨٠" ينبوعاً موزعين في مختلف المناطق اليمنية يؤمها الزوار من اليمنيين والخليجيين للعلاج من أمراض الروماتيزم والأمراض الجلدية وأمراض الصدر المزمنة وعرق النساء والنقرس ...إلخ .

وقد كان لهذه الخاصية العلاجية أكبر الأثر في إجتذاب السكان المحليين للعلاج الطبيعي إلا أن طرق العلاج في هذه الحمامات تتم بطريقة بدائية ولم يتم إستغلالها بطريقة علمية كما لا تتوفر بالقرب منها أي من الخدمات أو التسهيلات الضرورية ذات المستويات المطلوبة وبإمكان اليمن أن تصبح مقصداً إقليمياً للسياحة العلاجية الطبيعية إذا ما أحسنت إستغلال هذا المنتجع السياحي الهام طبقاً للمواصفات والشروط الصحية الدولية ومن خلال إدارة الشركات المتخصصة .

### د ) السياحة البيئية "الطبيعية" : "

إن اليمن من الدول الغنية بالخصائص الجمالية للبيئة من شواطئ خلابة وجزر تتمتع بالتنوع البيولوجي .فموقع اليمن جنوب الجزيرة العربية جعلها منطقة هامة تمر عبر أرضيتها أنواع من الطيور المهاجرة في رحلاتها الطويلة بين جنوب أفريقيا وكل من أوروبا وأسيا مرتين سنوياً في فصلي الربيع والخريف وقد شوهد على أراضي اليمن أكثر من " ٣٧٠" نوعاً مختلفاً من الطيور بإستثناء الأنواع الموجودة في جزيرة "سوقطره" ،ومن هذه



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

الطيور" ١٣ " نوعاً مستوطنة ونادرة لا نجد مثلها في أي منطقة من العالم ،كما أن الجغرافيا والتضاريس التي تكاملت مع عبقرية وجهد الإنسان اليمني الذي قام ببناء المدرجات الزراعية أوجدت مناظر طبيعية خلابة من فعل الطبيعة والإنسان معاً والتي هي عبارة عن مساحات واسعة من الحقول المزروعة في شكل مدرجات زراعية وقرى يمنية غاية في الجمال والروعة .

وبالتالي فاليمن غنية بإمكاناتها السياحية الطبيعية تمكنها من أن تصبح مصدراً دولياً للسياحة البيئية .

## *البنية التحتية :

تعتبر البنية التحتية من أهم المقومات في مجال السياحة ،واتخذت بلادنا في إطار إهتمام قيادتنا السياسية جملة من الإجراءات بهدف إبراز الجانب السياحي كمرفق هام وحيوي وتم إنشاء وزارة خاصة تهتم بالسياحة والبيئة إلى جانب عدد من المرافق الحكومية والخاصة العاملة في مجال السياحة ،ومع أن بلادنا في بداية المشاور ولكن هناك طموح وإصرار على إبراز وجه اليمن على المستوى الإقليمي والدولي والإستفادة من تجارب جميع الدول التي سبقتنا في هذا المجال وتعتمد بشكل أساسي على موارد السياحة والذي أصبح أهم من مورد النفط مثل " إسبانيا ـ فرنسا ـ إيطاليا ـ تركيا ـ تونس ـ مصر ."

## *الوضع الراهن للمنشآت الفندقية :

يبين الجدول رقم "١" عدد ومواقع ودرجات تصنيف الفنادق في عموم اليمن ،ويلاحظ من الجدول قلة عدد فنادق الدرجة الأولى من فئة ثلاثة وأربعة وخمسة نجوم ،مع الإشارة إلى القدرة الاستيعابية المتوفرة لتلك الفنادق محدودة جداً ولا تتجاوز"٩٠٠٠" سرير تتركز معظمها في العاصمة صنعاء.



مجلس النجوم
الزهير ٢٠٠٧م

## جدول رقم "١"

## يبين عدد مواقع ودرجات تصنيف الفنادق في عموم اليمن

| المدينـــــة | التصنيـف | | |
|---|---|---|---|
| | ثلاث نجـــوم » » » | أربع نجـــوم » » » » | خمس نجـــوم » » » » » |
| صنعـــــاء | ٢٨ | ٦ | ٢ |
| عـــدن | ٩ | ١ | ٢ |
| تعـــــز | ٣ | ١ | ١ |
| المكـــلا | ٥ | ٢ | ١ |
| الحديـــده | ٤ | ١ | |
| سيئـــــون | ٣ | ٢ | |
| مـــــأرب | | ١ | |
| المحـويـت | ١ | | |
| حجـــــه | ١ | | |
| إب | ١ | | |
| الإجمـالـــي | ٥٥ | ١٤ | ٦ |



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

وبحكم الترابط والتكامل فيما بين المنشآت الفندقية والنشاط السياحي الذي يرفد الفنادق بالنزلاء ،فقد كان لتدني الحركة السياحية الوافدة آثاراً سلبية على المنشآت الفندقية بشكل عام وعلى تلك المنشآت الواقعة في مناطق نائية والتي تعتمد على السياحة بشكل خاص ...

ويظهر الجدول رقم "٢" مستوى التفعيل في بعض الفنادق المصنفة بثلاث نجوم فما فوق ذلك للأعوام الثلاثة المنصرمة (٢٠٠٠- ٢٠٠١- ٢٠٠٢م) ويتضح منه معاناة تلك الفنادق من آثار الأحداث المحلية والإقليمية والعالمية لا سيما تلك التي تعتمد في نشاطها على التدفقات السياحية الوافدة من أوروبا إذ ان متوسط معدلات الأشغال في الفنادق السياحية خلال عام ٢٠٠٢م تتراوح ما بين "٨٪"كما هو الحال في فندق "بلقيس - مأرب في مدينة مأرب مثلاً " و"٤٨٪" كما في فندق"سبأ" الذي ساعده موقعه الإستراتيجي في قلب العاصمة صنعاء على تحقيق تلك الحصيلة المرتفعة نسبياً ،وهي معدلات أشغال متدنية جداً .

إن تحقيق نقطة التعادل بين المصروفات والإيرادات هو هاجس جميع المنشآت الفندقية في هذه المرحلة ولكن ذلك غير قابل للتحقيق في ظل هذه النسب المتدنية للتشغيل .



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

## جدول رقم "٢"

## يبين متوسط معدلات الأشغال الفندقية في بعض الفنادق السياحية الرئيسية في اليمن

| المنشأة | المدينة | نسبة الأشغال | | | التصنيف |
|---|---|---|---|---|---|
| | | عام ٢٠٠٠م | عام ٢٠٠١ | عام ٢٠٠٢م | |
| فندق سبأ | صنعاء | ٤٣٪ | ٤٢٪ | ٤٨٪ | خمسة نجوم |
| فندق شيراتون | صنعاء | ٣١٪ | ٣٢٪ | ٣٦٪ | خمسة نجوم |
| فندق شيراتون | عدن | | ٢٦٪ | ٤١٪ | خمسة نجوم |
| فندق شهران | صنعاء | ٤٣٪ | ٣٢٪ | ٥١٪ | أربعة نجوم |
| فندق حده | صنعاء | ٢٠٪ | ٦٪ | ١٥٪ | أربعة نجوم |
| فندق هليتاون | صنعاء | ٢٠٪ | ١٠٪ | ١٤٪ | أربعة نجوم |
| فندق بلقيس | مأرب | ١٥٪ | ١٧٪ | ٨٪ | أربعة نجوم |
| فندق المحويت | المحويت | ١٧٪ | ٢١٪ | ١٣٪ | ثلاثة نجوم |
| فندق عدن | عدن | ٢٩٪ | ٢٥٪ | ٢٤٪ | خمسة نجوم |
| فندق قصر الحوطة | سيئون | ٢٦٪ | ٢٤٪ | ١٩٪ | أربعة نجوم |
| فندق هوليداي أن | المكلا | ٢٥٪ | ٣١٪ | ٢٣٪ | خمسة نجوم |
| فندق حضرموت | المكلا | ٤٠٪ | ٣٤٪ | | أربعة نجوم |
| فندق تاج شمان | تعز | ٢٠٪ | ٢٩٪ | ٢٦٪ | أربعة نجوم |
| فندق تاج أوسان | الحديده | ٢٣٪ | ١٨٪ | ١٧٪ | أربعة نجوم |



مجلس الشورى
الإصدار ٢٠٠٧م

ولا بد من أن ننبه هنا إلى وجود علاقة وثيقة بين مستوى الخدمات الفندقية ومستوى الإيرادات ،فكلما تدنت الإيرادات إلى المستوى الذي يعجز معه على تغطية المصروفات يحدث تدهور تلقائي في مستوى الخدمات الفندقية يوازي ذلك العجز في المصروفات إلى حد كبير بإستثناء حالة العجز المؤقت الذي يدبر له تمويل من مصادر أخرى .

***معوقات الإستثمار في قطاع المنشآت السياحية :**

يجد المستثمرون في قطاع الفندقة تشجيعاً مشهوداً به من قبل فخامة الأخ .رئيس الجمهورية في المقام الأول فإنه وهو راعي مسيرة البناء والنهضة التي تشهدها اليمن لا يكتفي بما يقدمه شخصياً من دعم وتشجيع بل أنه لا يألوا جهداً ولا تفوته فرصة أو مناسبة دون أن يدعو أو يوجه الحكومة وكل هيئات ومؤسسات الدولة بان تقدم كل التسهيلات للمستثمرين في كافة قطاعات الإستثمار بصورة عامة ولقطاع الفندقة والسياحة بصورة خاصة .

***أهم العوامل المحبطة للمستثمرين في قطاع الفندقة :**

**١ ) الإفتقار إلى خارطة تحدد مواقع مشاريع المنشآت الفندقية :**

هناك حاجة ملحة لوضع سياسة إستثمار واقعية ومتوازنة تأخذ بالحسبان متطلبات السياحة بشقيها المحلي والخارجي "السياحة الوافدة "وذلك من حيث تخصيص مواقع المنشآت الفندقية سواء في المدن أوالجزر أو الشواطئ أوالمحميات الطبيعية ،وبما لا يسيء إلى الخصوصيات الحضارية والبيئية التي تتمتع بها تلك المناطق .

**٢ ) القضاء :**



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

ظل القضاء اليمني تقليدياً وعصياً على التغير الذي شهدته البلاد في عدة مجالات غير أن رياح التغيير والتحديث بدأت ملامحها في الظهور ولو ببطء وإستحياء خلال الفترة الثلاثة عشر عاماً المنصرمة ،حيث أن كثير من البلدان تلجأ إلى إصدار تشريعات وإستحداث محاكم تجارية خاصة لحل النزاعات ذات الصلة بالمشاريع الإستثمارية وبسرعة فائقة .

وتفتقر اليمن إلى هذا النوع من المحاكم إذ أن القضايا التجارية المستعجلة لا يصدر الحكم بشأنها إلا بعد أن يصاب المستثمر باليأس أو يوقف المشروع وأسوا من ذلك أن قرارات تلك المحاكم لا تجد طريقها إلى التنفيذ في معظم الحالات .

### ٣- الكهرباء :

وبما أن المشاريع الفندقية تستهلك طاقة هائلة من التيار الكهربائي بما يتناسب مع ضخامة المشروع،فقد فرضت عليها أسعار مبالغ فيها حددت بمبلغ " ١٧ " ريال للوحدة في بعض المناطق و "١٨" ريال في مناطق أخرى عن كل وحدة كهربائية يتم إستهلاكها تصاعدياً،وهكذا تتحمل الفنادق ومطاعمها تكلفة عالية تعجز عن تسديدها في أغلب الأحيان مما يؤدي إلى قطع التيار الكهربائي عنها واللجوء إلى مولدات خاصة.

### ٤) المياه :

بسبب محدودية شبكة المياه في مختلف المدن اليمنية وكذا إنقطاعها بين الحين والآخر لجأت كثير من الفنادق إلى حفر آبار إرتوازية خاصة بها أو بنقل المياه من آبار بعيدة ووجود مثل هذه الإشكاليات ضمن مدننا الرئيسية يسبب قلقاً للمستثمرين



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

الجدد لا سيما أن البعض من هذه الآبار يعاني من نضوب المياه أو عدم صلاحية مياهها للإستخدام الأدمي .

**٥ ) الفوائد البنكية :**

إن التدهور والركود الإقتصادي أدى إلى إرتفاع متسارع في الفوائد البنكية تجاوزت نسبة الـ"٣٠٪"في بعض الأحيان مماحمل المستثمرين أعباء مالية إضافية لم تكن في حسبانهم عند إقدامهم على تخطيط وبدء تنفيذمشاريعهم الاستثمارية .

وكذلك الركود التجاري العام والركود السياحي بشكل خاص خلال النصف الثاني من العقد الماضي .

**٦ ) الضرائب :**

فُرضت على النشاط الفندقي تشكيلة واسعة من أوعية الضرائب وتحت مسميات ومبررات مختلفة .

**٧ ) النظافة :**

يشكو زوار بلادنا وضيوفها والسياح الأجانب بشكل عام من تردي مستوى النظافة في المدن والمواقع السياحية والأتربة وعلى الطرقات الرئيسية التي تربط فيما بين المدن المختلفة .

***مشاركة المجتمع المحلي والإعتماد على القوى العاملة الوطنية :**

إن التعرف على دور السكان المحليين وربط مصالحهم من البداية بأهداف التنمية السياحية يقدم ميزة كبيرة للمستثمرين فلابد أن



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

يوضع السكان المحليين في قائمة المستفيدين من هذه التنمية حتى يتم إشراك مصالح المجتمع المحلي بهدف التنمية والحفاظ على الخصائص المحلية .

ويمكن القول بوجه عام أن مشروعات التنمية السياحية تكون مبررة في أعين المواطنين المحليين فقط عندما يترتب عليها زيادة فرص العمالة لهم زيادة محسوسة ولذلك يجب عدم الإلتجاء إلى عمالة خارجة عن منطقة التنمية السياحية إلا في حدود ضيقة وحينما لا تتوفر كثافة سكانية كافية في المنطقة ويجب الإحتفاظ للسكان بالمنطقة المستهدفة للتنمية السياحية بنسبة معقولة من الوظائف بتقلدها أو توليها بعد برنامج تدريبي مكثف ومتعدد التخصصات والمستويات في مجال وظائف الخدمات السياحية والذي يجب أن يخطط للبدء فيه وإستكماله قبل البدء في تشغيل المشروعات السياحية وإنشاء المعاهد والمدارس الفندقية والسياحية لتحقيق ذلك .

***مستقبل السياحة في اليمن :**

بعد إستعراض حاضر السياحة في اليمن وتحليل إمكانيات اليمن الكامنة من مقومات وعناصر جذب سياحية متنوعة غاية في الروعة والجمال وتعتبر الدهشة والإعجاب لمعظم زواره إلا أن تلك المقومات السياحية لم تستغل بعد فخلال العقود السابقة كانت حصة اليمن من حجم الحركة السياحية الدولية الوافدة لإقليم الشرق الأوسط ضئيلة جداً.هذه الحصة المتواضعة لا تتناسب إطلاقاً مع إمكانيات اليمن السياحية وأظهرت الأزمات التي حدثت لصناعة السياحة في اليمن على فترات مختلفة ضعف شركات ووكالات السياحة والسفر وعدم قدرتها على زيادة حجم أعمالها نتيجة ضعف خبراتها وعدم وجودها في الأسواق المصدرة للحركة السياحية إلى اليمن ومن ثم



مجلس النشور
الزهير ٢٠٠٧م

واجهت هذه الشركات ووكالات السياحة والسفر أزمات حادة مما أدى إلى أن بعضها أفلس ووضعت بعضها على حافة الإفلاس .

فالتوقعات المستقبلية لحركة السياحة الدولية في العالم يتوقع لها أن تصل إلى ( ١٥٦٩/١٠٠٦) مليون زائر دولي في عامي(٢٠١٠،٢٠٢٠)على التوالي بمعدل نمو سنوي قدره (٤,٣)في حركة السياحة الدولية في العالم كما كان عليه في عام ١٩٩٨م على الرغم من إرتفاع هذه الأرقام إلا أنها ما زالت بعيدة عن الإمكانيات المتاحة وسيترتب على ذلك ارتفاع حصة الشرق العربي من حجم الحركة السياحية الدولية المستقبلية الذي يتوقع له استمرار ارتفاع نسب معدلات نموه السنوي حتى يتحقق أعلى معدلات النمو في العالم إلى أن تصل(٩٦/٣٦)مليون زائر دولي في عامي (٢٠١٠،٢٠٢٠) على التوالي بمعدل سنوي تصل نسبته إلى (٦,٧٪) يفوق معدل النمو السنوي العالمي مما سيترتب على ذلك زيادة نصيب الإقليم من حركة السياحة الدولية من (٢,٨٦٪) في عام ٢٠٠٠م إلى (٣,٥٦٪) في عام ٢٠١٠م إلى (٤,٤٪) في عام ٢٠٢٠م وهذا يعود إلى أن حكومات دول هذا الإقليم ستعمل على تخصيص إستثمارات كبيرة للاستثمار في قطاع السياحة .

وأن اليمن يقع ضمن مجموعة من الدول المتنافسة معها وذلك من حيث تشابه طبيعة المنتج اليمني سواء المتوفرة حالياً في اليمن أو ذو إمكانية القابلة للتطور في المدى القصير ومنها الأردن وسوريا وفلسطين وعمان ولبنان وبلدان الخليج العربي ومع ذلك فإن نتائج إحدى المسوحات التي أجريت لعدد(٤٣) من منتظمي الرحلات السياحية الأوروبية الذين لهم برامج سياحية إلى اليمن وتلك البلدان أكدت بأن اليمن لديه إمكانيات سياحية هائلة وأنهم يتنبئون بإستمراريته في اجتذاب أعداد متزايدة من السياح.



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

ومما سبق نؤكد على أن صناعة السياحة العالمية والإقليمية تستحق من الحكومة كامل الرعاية والإهتمام وتحتم على أجهزة السياحة الرسمية أن تتابع عن قرب تطورها وتحليلها حيث ستمكننا من معرفة سياسات وإستراتيجيات التنمية السياحية التي أتيحت لهذه الدول للإستفادة منها في أخذ ما يناسب إمكاناتنا السياحية الكامنة والواقع الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي لبلادنا ،ويجسدكلام الأخ الرئيس "حفظه الله"أثناء إستقباله الوفد الصحفي السياحي والثقافي الأسباني الإهتمام الكبير بالسياحة للدولة ،حيث قال مخاطباً الوفد الصحفي (الأسباني): نتمنى لهذه الزيارة التوفيق والخروج بإنطباعات جيدة عن الثقافة اليمنية والآثار والسياحة اليمنية المتنوعة سواءً على مستوى سياحة الصحراء والسواحل والجزر والمدن الأثرية وبعض المدن اليمنية التي تكاد تكون متاحف حيه مثل " مدن صنعاء القديمة . شبام حضرموت . كوكبان . ثلاء " والعديد من المناطق اليمنية السياحية الجذابة ،علاوة على القلاع والحصون التاريخية القديمة والمدرجات الزراعية الجميلة في معظم المحافظات ومنها " إب . تعز . المحويت " والتي نشأت منذ مئات السنين .

إن الإنسان اليمني يعيش في أعلى المرتفعات الجبلية بشكل جيد ويتنقل بين المدرجات البسيطة ، الشعب اليمني شعب مكافح ومناضل ويكسب بعرقه.

إن هذا التواصل شيء جيد بين اليمن وأسبانيا لإستعادة الذكريات وقراءة التاريخ بين الجانبين والتعرف على الثقافات ونتمنى لكم الإقامة الطيبة والجيدة كونكم رسلٌ للسياحة والتواصل ورُسلٌ لنقل الثقافة بين اليمن وأسبانيا وبين اليمن والإتحاد الأوروبي.



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

## المقترحات والتوصات :

واللجنة إذ تضع أمام المجلس الموقر المقترحات والتوصيات التي تعزز من دور قطاع السياحة في الإقتصاد على النحو الأتي :

١. وضع خطة وطنية لإستخدام الأراضي التابعة للدولة وتحديدها وفقاً لنوع النشاط السياحي ولتسهيل إجراءات تأجيرها لإقامة مشاريع إستثمارية في الشواطئ والجزر والمناطق السياحية الواعدة وبما يحقق الاستغلال الأمثل للموارد والعناصر البيئة الطبيعية والثقافية وفقاً لخطة وطنية شاملة .

٢. العمل على إنهاء التداخل في التشريعات والاختصاصات وتضاربهما بين الجهات الحكومية ذات العلاقة بالسياحة .

٣. الربط بين خطة البنى التحتية للخدمات العامة وخطة الإستثمارات ذات الأولوية السياحية خاصة في الشواطئ والجزر ومراكز الغوص والحمامات الطبيعية والمناطق السياحية الواعدة بشكل عام .

٤. منح القروض الميسرة لتشجيع الإستثمارات الفندقية السياحية .

٥. مساندة المستثمرين الحاليين في المنشآت السياحية وذلك بإعادة النظر فيما يترتب عليهم من خسائر ناجمة عن الركود السياحي وارتفاع الفوائد البنكية والتي نتجت عن ظروف خارجة عن أرادتهم وذلك بإسقاط تلك الفوائد البنكية على أقل تقدير أو تخفيضها .

٦. توحيد أوعية الضرائب المفروضة على النشاط الفندقي وتخفيض نسبتها .

٧. تنفيذ لائحة التصنيف الفندقي وتهيئة إدارة كفوءة لتطبيقها على الفنادق الحالية والمستقبلية .



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

٨. إيقاف المرافقة الأمنية الملاصقة للسياح والاعتماد على حمايتهم على المرافقة الأمنية غير المرئية .

٩. إيجاد قاعدة معلوماتية واستثماراتها دقيقة ومتكاملة وسهلة التناول عن السياحة واستثماراتها بهدف إبراز فرص الاستثمارات السياحية والترويج لها في اللقاءات الإقليمية والدولية .

١٠. تخفيض تكلفة التيار الكهربائي والإتصالات والتوسع في تجهزي شبكات المياه في المدن الرئيسية والمناطق السياحية .

١١. التنسيق بين المعاهد الوطنية والإقليمية في مجال التدريب السياحي للإستفادة من تجارب الدول الأخرى في هذا المجال .

١٢. تشجيع التوسع في بناء المعاهد السياحية المتخصصة ومتابعة تنفيذ إنشاء معهد فندقي في أمانة العاصمة .

١٣. إنشاء فروع للشرطة السياحية في جميع المحافظات وكذلك المنافذ البرية والبحرية والجوية .

١٤. التأكيد على ضرورة تعاون القطاع الخاص بدعم المعلومات التي تستفاد منها أمنياً .

١٥. التأكيد على مشاركة جميع المرشدين السياحيين والسائقين في عملية حماية السياح واعتبارهم جزاء لا يتجزأ من الأمن السياحي .

١٦. توفير مقومات العمل السياحي من إمكانيات مادية وبشرية والإهتمام بالتدريب والتأهيل لمنتسبي الأمن السياحي والعمل على الإستفادة من تجارب من سبقونا في هذا المجال .



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

١٧. العمل على تعزيز الشرطة السياحية بالكادر المؤهل وبالذات الضباط الذين لديهم تخصصات تخدم عمل الأمن السياحي .

١٨. العمل على إعادة النظر في المطبوعات السياحية وإخراجها بالمستوى الذي يليق ويتناسب مع المواصفات العالمية وكذلك طبع خارطة سياحية لكل مناطق اليمن وإظهارها لمختلف أنواع الموروث السياحي الذي تحظى به اليمن

١٩. وضع خارطة سياحية واضحة تحدد المعالم الحضارية والتاريخية والعلاجية .

٢٠. القيام بحصر شامل لكل الوحدات الفندقية في جميع المحافظات والعمل على تأهيلها تأهيلاً مناسباً لتصبح مهيأة لاستقبال السياح .

٢١. حماية المناطق السياحية القديمة من الزحف العمراني العشوائي والعمل على تدعيم الصناعات الحرفية اليدوية والشعبية وكذا صناعة تجهيزات الفنادق مع تشجيع تلبية تلك الإحتياجات من داخل البلد بدلاً من إستيرادها من الخارج.

٢٢. تشجيع رؤوس الأموال العربية والعالمية للإستثمار في اليمن في المجال السياحي من خلال تقديم إميتازات إضافية للمستثمرين وتسهيل منحهم التراخيص والإعفاءات المناسبة .

٢٣. رفع قدرة العمل السياحي والتوسع في إنتشار الطرقات ودعم خدماتهم بحيث يتم ربط المدن السياحية عن طريق البر وإقامة الجسور داخل المدن من الإختناقات المرورية .

٢٤. تكثيف النشاط الإعلامي الجيد في الداخل والخارج فلإعلام المطلوب هو الذي يجسد المنتج السياحي .

٢٥. حسن إختيار وإعداد وتربية مهارات وخبرات الكوادر الإعلامية الخاصة كوادر الإرشاد السياحي فالمرشد السياحي تقع عليه المسئولية الأولى كمرافق ومرشد .



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

٢٦. العمل من خلال التعاون الوثيق مع المنشآت والهيئات والإدارية الحكومية والمجالس المحلية في إبراز جمال الطبيعية والإرث الثقافي وتجميل الصورة التي تقع عليها عين السائح .

٢٧. من الضروري الإستفادة من المواد الدراسية في المراحل الثانوية على مواضيع دراسية في تنمية الوعي السياحي لدى التلاميذ والطلبة والمواطنين النابعة من الأخلاق اليمنية الأصلية التي جسدها وحث عليها الدين الإسلامي الحنيف وبالذات إحترام الغريب وإيوائه وإكرامه ومعاملته بلطف وترحاب .

٢٨. التوعية بأن ديننا الإسلامي الحنيف والاعراف الإجتماعية تحرم ظاهرة إختطاف الغريب أو إخافته أو استفزازه أو تهديده .

٢٩. ترتيب زيارات لصحفيين وإعلاميين إلى اليمن سواء كانوا كتاباً أو مراسلين أو مذيعين من البلدان التي تصدر السياح إلى بلادنا فهذه الزيارات تكون لها مردود إيجابي كبير مما يحقق الإعلان الترويجي .

٣٠. ترتيب زيارات لأفراد أو شخصيات مشهورة تحظى بإحترام واسع في الدول الأسواق الرئيسية سواء كانوا سياسيين أو غيرهم من الشخصيات العامة وهذا له دور كبير في عملية الترويج السياحي وإعطاء الثقة المتبادلة .

٣١. المشاركة الفعالة في المعارض الدولية لعرض المنتج السياحي .

٣٢. دراسة وتحليل التحذيرات الصادرة من الدول الأجنبية والتعامل معها بروح المسئولية الوطنية من خلال توضيح الصورة الحقيقة ومتابعة العمل حتى يتم إلغاء تلك التحذيرات في أسرع وقت ممكن .



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

٣٣.قيام وزارة الخارجية بالتواصل مع الدبلوماسيين المعتمدين في بلادنا لتصحيح المفاهيم المغلوطة عن حالة الأمن المستقر في بلادنا وإبلاغ بلدانهم بأن اليمن بلداً أمن ومستقر.

٣٤.توجيه سفراء بلادنا في أوروبا لضرورة قيامهم بتغذية الإعلام بالمستجدات الراهنة والمتغيرات الإيجابية في بلادنا على المستوى السياحي والإقتصادي والأمني .

ولا ننسى أن الله قد دعا الإنسان أين كان هذا الإنسان مسلماً أو غير مسلم إلى السير في الأرض للتأمل والتفكر في خلق الله ولمعرفة كيف بدأ الخلق بقوله تعالى:{قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ}[4] .كما دعانا للنظر إلى ما كانت عليه الأمم السابقة من قوة وعمران وحضارة في قوله تعالى:{أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ}[5] صدق الله العظيم

وهناك الكثير من الآيات .التي تدعوا الإنسان إلى السير في الأرض للإطلاع على ما لدى الأخرين . .لذلك فإن الإسلام يحث على ذلك ويدعو إليه .

---

[4] سورة العنكبوت الآية "٢٠"

[5] سورة الروم الآية "٩"



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

# أوضاع المنشآت والخدمات السياحية

# وأهمية تطويرها وتشجيع الاستثمارات السياحية



مجلس النشوء
الزهير ٢٠٠٧م

## مدخل

تمتلك الجمهورية اليمنية عدداً من المقومات السياحية الأساسية التي جعلتها من البلدان ذات الجذب السياحي حيث تتعدد عناصر المنتج السياحي بين الطبيعة الساحرة والمناخ المتنوع المعتدل، والوديان والسهول والجبال والسواحل والصحاري والجزر والتنوع البيئي والنباتي والحيواني.

والمياه المعدنية الكبريتية والشواطئ الجميلة والأحياء المائية والشعب المرجانية، والطيور المستوطنة النادرة فضلاً عن وجود عددٍ من مواقع الطيور المهاجرة .

وتتميز الجمهورية اليمنية بغنى المكون الثقافي في المنتج السياحي مع وجود عددٍ من عناصر الجذب السياحي الأخرى.المتمثلة في الطابع العمراني المتميز من القلاع والحصون والمباني الأثرية والمدن ا لتاريخية العريقةوكذا المساجد والمدارس الإسلامية القديمة التي تنتشر على مساحة واسعة من اليمن والتي يعود تاريخها الى مراحل وأزمنة متفاوتة عبر التاريخ إذ ينتمي بعضها الى فترة الحضارات اليمنية القديمة وبعضها الى العهد الإسلامي وبعضها الى العصر الحديث.

وكذا التقدم العمراني الحديث والتطور الصناعي ، والخدمات الفندقية المؤهلة لاستقبال المجاميع السياحية، ووكالات السفر والسياحة ومكاتب خدمات النقل السياحي الداخلي والخارجي وكذا معارض بيع التحف و الهدايا والمصنوعات الحرفية والأزياء الشعبية المتنوعة والمطاعم والمنتزهات والأسواق الشعبية ووسائل النقل والمواصلات، وكذا أساليب وطرق حياة الإنسان اليمني المتنوعة الفريدة.



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

وكذا وجود العديد من الصناعات التقليدية الحرفية واليدوية المتوارثة جيلاً بعد جيل منها على سبيل المثال صناعة الحلي والمجوهرات الفضية التقليدية وصناعة المنسوجات اليدوية والجلدية والأواني الفخارية والحجرية والخزفية وصناعة الحصير من أشجار النخيل وغيرها.

ولابد من إبراز المقومات السياحية المتوفرة منها،وزيادة تنمية المنشآت السياحية ورفع فاعليتها الخدمية ونخص المرافق والمنشآت السياحية المتمثلة في خدمات الفنادق ووكالات السفر والسياحة،ووسائل النقل السياحي بجميع أنواعها، وكذلك حسن التعامل في المنافذ البرية و البحرية والجوية مع الزائرين وتأهيل كادر كمرشدين سياحيين مُلمين بالتاريخ اليمني وحضارته وإجادة اللغات الأجنبية (الانجليزية والفرنسية والأسبانية .... وغيرها) من اللغات الحية والدفع باتجاه تطوير وتهيئة لأهم المنشآت والمواقع السياحية وتقديم المنتج السياحي اليمني بمستوى يلبي رغبات وذوق السائح المحلي والإقليمي والدولي في الحاضر والمستقبل.

والتأكيد على أهمية تخطيط ورسم خارطة الاستثمار في مجال تنمية المنشآت السياحية المتوازنة على المستوى الكلي للجمهورية وعلى المستوى الجزئي للمحافظات على أسس ومعايير اختيار المنشآت والمواقع الصالحة لإنشاء المنشآت الخاصة بالتنمية السياحية ،على أن تستند عملية الاختيار في تحديد المواقع والمنشآت وتخصصها لأغراض التنمية السياحية. ويعتمد ذلك على توفير جملة من العناصر والمقومات الطبيعية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية..... الخ والتي تؤهل منطقة ما أو منشأة ما أو موقعاً ما كمنطقة أو منشأة صالحة لأغراض التنمية السياحية والاستثمار السياحي.



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

وكذا وضع الخطط والبرامج لتنمية المنشآت السياحية بواقعية؛ وقابلة للتنفيذ وملبية للطموح، ولابد من توفر وتكامل الخصائص والمزايا السياحية الطبيعية والبيئية، و توفر العناصر الثقافية والتاريخية وتوفر الحد الأدنى من الخدمات الأساسية للمنشآت والمواقع مثل (الطرق، الكهرباء، المياه، الهاتف..... الخ) من الخدمات.

ولابد أن يتعاظم قطاع المنشآت السياحية يوماً عن يوم باعتباره احد القطاعات الاقتصادية ذات المردودية الاقتصادية المتجددة والواعدة. واحد الخيارات التي يمكن المراهنة عليها في تنويع مصادر الدخل القومي وخلق المزيد من فرص العمل والقضاء على البطالة.

ومن الأهمية ا لقصوى جذب المستثمرين المحليين أولاً ومن ثم المستثمرين العرب والأجانب الى بلادنا للاستثمار في هذا القطاع. وسوف يُشكل عاملاً قوياً في زيادة نصيب اليمن في حركة السياحة الإقليمية والدولية ولابد من تأمين مناخ ملائم في الاستثمار في مجال البنية السياحية من (فنادق، وكالات سفر، وسائل نقل، ومُنتجعات وقُرى سياحية) هي وحدها فقط كفيلة بتوفير مناخ جاذب للسياح.

أن قطاع السياحة بحاجة ماسة الى تكامل الجهود والأدوار لكي ندفع به الى المكانة المميزة التي يستحقها.

إننا نأمل أن يحتل هذا القطاع مكانة متقدمة في صدر الاهتمام الرسمي والشعبي وأن يستند خلال المراحل المقبلة الى أجندة واضحة من البرامج و الخطط والالتزامات. حتى لا يظل الحديث عن التوجهات السياحية وأهميتها التنموية والخدمية مجرد أحلام وآمال وتطلعات بعيدة عن الواقع التنموي السياحي.



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

## أهمية التنمية السياحية:

إن السياحة العالمية شهدت قفزات نوعية وهائلة خلال النصف الثاني من القرن الماضي بحيث أصبحت تقترب من تصدر القطاعات الاقتصادية في البناء الاقتصادي العالمي.

ففي الوقت الذي كانت العائدات السياحية العالمية (٥) مليارات دولار ١٩٥٠م وعدد السياح (٢٥) مليون سائح ارتفعت الى (٤٤٤) مليار دولار عام ١٩٩٧م ووصل عدد السياح في العالم الى (٦١٣) مليون سائح للفترة نفسها.

وتُشير بعض المراجع الى أن العائدات السياحية العالمية قد ارتفعت الى (٨) ألاف مليار دولار عام ٢٠٠٠م وبلغ عدد العاملين في القطاع السياحي العالمي (٢٦٢) مليون فرد يمثلون حوالي (١٠,٥٪) من إجمالي العمالة الدولية.

أما بالنسبة للسياحة الدولية في اليمن فإنها لم تبدأ إلا في السنوات الأولى من سبعينيات القرن الماضي وتحديداً منذ عام١٩٧٢م.ثم أخذت في النمو لتصل الى (٣٣٦,٠٠٠) ألف سائح عام ٢٠٠٥م وبلغت العائدات السياحية عام ١٩٩٧م حوالي (٦٠) مليون دولار بزيادة قدرها (١٥) مليون دولار عن عام ١٩٩٣م وهذه العائدات تمثل (٢,٥٪) من موارد النقد الأجنبي في ميزان المدفوعات.



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

## جدول رقم ( ١ )

## يوضح عدد القادمين للسياحية خلال العام ١٩٩٦م- ٢٠٠٤م

| السنة / المنطقة | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| أوروبا | ٤٨٥٩٧ | ٥٤٥٦٠ | ٥٤١٦٣ | ٢٢٢٠١ | ٢٤٨٢٥ | ٢٥٨٥٧ | ١٥٨٢٨ | ١٣٧٣ | ٢٨٦٠٨ |
| أسيا | ٤٤٦١ | ٧٢٥٣ | ٦٧٤٣ | ٤٤٤٤ | ٨٣٤٢ | ٥٧٦٣ | ١٠٨٣٥ | ١٠٥٢٨٤ | ١٧٨٧٣٤ |
| الامريكيتين | ٣٢٩٣ | ٤٦٧٦ | ٥٥٨٥ | ٦٧٣٢ | ٨١٦١ | ٣٥٠٩ | ٤٤٢٩ | ١٢٩٣٢ | ١٧٠٩٩ |
| أفريقيا | ١٦١٠ | ٢١٥٦ | ٢٥٩٦ | ٤٣١٢ | ٥٦٥٨ | ٤٨٦٧ | ١٥٧٣ | ٦٧٥٢ | ٧٧٩٨ |
| استراليا | ١٠١٤ | ١١٩٤ | ٦٩٤ | ٤١٨ | ٤٤٦ | ٤٤٦ | ٤٦٨ | ٣٧٧ | ٤٠٧٦٠ |
| الشرق الاوسط | ١٥٥٠١ | ١٤١٦٢ | ١٧٧٤٦ | ٢٠٢٦٣ | ٢٥٤٠٤ | ٣٤٧٠٤ | ٦٤٨٨٧ | ٣٧٧ | ٧٣٣ |
| الإجمالي | ٧٤٤٧٦ | ٨٤٤٠٠١ | ٨٧٦٢٧ | ٥٨٣٧٠ | ٧٢٨٣٦ | ٧٥١٤٦ | ٩٨٠٢٠ | ١٥٤٦٦٧ | ٢٧٣٧٣٢ |



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

## جدول رقم ( ٢ )

## يوضح عدد القادمين للسياحية خلال العام ١٩٩٦م- ٢٠٠٤م

| البيان / السنة | اجمالي الواصلين | متوسط الليالي السياحي | مجموع الليالي السياحية | متوسط انفاق السائح في الليلة بالدولار | مجموع العائدات السياحية | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | بالمليون دولار امريكي | بالمليون/مليار /ريال يمني |
| ١٩٩٦ | ٧٤٤٧٦ | ٥ | ٣٦٥٨٣٠ | ١٥٠ | ٥٥ | ٦,٨٧٠ |
| ١٩٩٧ | ٨٠٤٥١ | ٦ | ٤٨٢٧٠٦ | ١٤٥ | ٦٩ | ٨,٩٧٠ |
| ١٩٩٨ | ٨٧٦٢٧ | ٦ | ٥٢٥٧٦٢ | ١٦٠ | ٨٤ | ١١,٧٢٩ |
| ١٩٩٩ | ٥٨٣٧٠ | ٦,٥ | ٣٧٩٤٠٥ | ١٦٠ | ٦١ | ٩,٧٧٤ |
| ٢٠٠٠ | ٧٢٨٣٦ | ٦,٥ | ٤٧٣٤٣٤ | ١٦٠ | ٧٦ | ١٢,٥٤٠ |
| ٢٠٠١ | ٧٥١٤٦ | ٣ | ٢٢٤١٦٥ | ١٧٠ | ٣٨ | ٦,٤٦٠ |
| ٢٠٠٢ | ٩٨٠٢٠ | ٦ | ٥٨٨١٢٠ | ١٨٠ | ١٠٥ | ١٨,٩٠٠ |
| ٢٠٠٣ | ١٥٤٦٦٧ | ٦ | ٩٢٨٠٠٢ | ١٥٠ | ١٣٩ | ٢٥,٤٧٤ |
| ٢٠٠٤ | ٢٧٣٧٣٢ | ٦ | ١٦٤٢٣٩٢ | ١٣٠ | ٢١٤ | ٣٩,٥٩٠ |



مجلس النصوص
الزهير ٢٠٠٧م

## جدول رقم ( ٣ )

### يوضح عدد السياح القادمين من الدول العربية خلال الفترة ١٩٩٦م - ٢٠٠٤م

| السنة / البيان | ١٩٩٦ | ١٩٩٧ | ١٩٩٨ | ١٩٩٩ | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الدول العربية | ١٥٩٥٨ | ١٥٤٨٩ | ١٩٦٠٦ | ٢٢٠٧٣ | ٢٧٦٩٢ | ٣٦٧١٣ | ٦٤٨٨٧ | ١٠٥٢٨٤ | ١٧٨٧٣٤ |

ومن خلال الجداول السابقة تبدو حركة السياحة الدولية في بلادنا خلال الفترة ١٩٩٦- ٢٠٠٠م حيث كان أعلى تدفق سياحي . حققته بلادنا آنذاك ((٧٨,٦٣١)) سائح في العام ١٩٩٨م. ثم أنخفض الى أدنى مستوياته في العام الذي يليه مباشرةً إلى ((٥٤,١٦٣)) سائح.

وتوضح بيانات الجدول رقم (١) أن السياح القادمين من أوروبا كانوا يمثلون ألمرتبه الأولى وبنسبة (( ٢، ٦٥٪))، ((٩، ٦٤٪))، ((٨، ٦١٪)) ، ((٩،٤٠٪))((٢٤،٤٪))، ((٣٤,٤٪)) من إجمالي عدد السياح إلى اليمن خلال تلك الفترة على التوالي .

ومن خلال الجدول تناقص عدد سياح الأمريكيتين في العام ٢٠٠١م عن العام ٢٠٠٠م ليصل إلى ((٣٥٠٩)) سائح بعد أن كان ((٨١٦١)) سائحاً .

إن زيادة التدفق السياحي إلى اليمن خلال الفترة ٢٠٠٢م وحتى ٢٠٠٥م ناتج عن عدة أسباب منها عزوف السياح العرب عن السفر الى الدول الأوروبية بسبب المضايقات التي يتعرضون لها في المطارات الأوروبية وبالتالياتجهوا الى المنطقة العربية ومنها اليمن.



مجلس النشور
الزهر ٢٠٠٧م

وبلغ عدد السياح الواصلين الى بلادنا خلال الفترة ٢٠٠٢م وحتى ٢٠٠٥م كما يوضحه الجدول ((٠٢٠، ٨٩)) ، (( ١٥٤٦٦٧)) ، (( ٢٧٣٧٣٢)) ، ((٣٥٢٩١١)) أي بمعدل زيادة ((١٣٠٪)) ، ((٢١٠٪)) ، ((٣٦٤٪))، ((٤٦٩٪))على التوالي.

وبلغ عدد السياح القادمين من المنطقة العربية وصل الى نسب عاليه خلال الفترة ٢٠٠٢م- ٢٠٠٥م حيث بلغت نسبه الزيادة على التوالي . (( ١٨٢٪))، ((٣٠٣٪))، ((٥١٥٪))، ((٧٣٢٪)) وذلك للأسباب المذكورة سابقاً.

ومن خلال الجدول رقم (٢) تتضح أهم مؤشرات الفوارق في تدفق الوافدين للسياحة إلى بلادنا سنوياُ بلغ الفارق في العام ١٩٩٧م عن العام ١٩٩٦م وعن الأعوام ا للاحقه على التوالي (٢٥٩٧٥)سائحاً (٧١٧٦)، (٢٩٢٥٧)، سائحاً – (٠٦٥،١١٩) سائحاً ، وبمعدل نمو على التوالي .(٢،٨٪) ، (١٩،٨٪) ، وتراجع في العام ١٩٩٩م و نسبة( ٣٣،٣٨٪) عن العام السابق وظل بنسبة مختلفة في الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٤م وعلى التوالي ، (٧٨، ٢٤٪) ، (١٧، ٣٪) ، (٤٣،٣٠٪)، (٧٩،٥٧٪)،(٧٦،٩٨٪).. فيما بلغت العائدات السياحية خلال الفترة ٩٦م – ٢٠٠٤م وعلى التوالي (٥٥) مليون دولار (٦٥)،(٨٤)،(٦١)،(٣٨) مليون دولار كما تراجعت العائدات السياحية في العام ٢٠٠١م عن العام ٢٠٠٠م بفارق (٣٨) مليون دولار. واستمرت في الارتفاع بفارق ضئيل في الأعوام الذي تليه من الفترة ٢٠٠٢- ٢٠٠٤م وعلى التوالي. (١٠٥) مليون دولار، (١٣٩)،(٢١٤) مليون دولار.وبمعدل زيادة على التوالي.(٢٠،٢٨٪)، (١٧،٥٨٪) وتراجعت في العام ١٩٩٩م بنسبة (٢٧،٣٨٪) وارتفع في العام ٢٠٠٠م بنسبة زيادة (١٧،٥٨٪) ثم تراجعت في العام ٢٠٠١م بنسبة (١٠٠٪). واستمرت في الارتفاع بنسب مختلفة خلال الأعوام ٢٠٠٢م- ٢٠٠٤م بنسبة زيادة على التوالي.



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

(١٧٦,٣١٪) ،(٥٣,٩٥٪)،(٢٢,٤٢٪) فيما بلغ متوسط إنفاق السائح في الليلة الواحدة بالدولار على التوالي. ($١٥٠،$١٤٥،$١٦٠،$١٦٠،$١٨٠،$١٥٠،$١٣٠) ، وبمتوسط معدل إنفاق على التوالي (- ٣,٤٤٪)،(١٠,٣٤٪) وظل كما هو عليه خلال الأعوام ١٩٩٩م- ٢٠٠٠م بالمتوسط نفسه (٦,٢٥٪) ، (٥,٨٨ ٪) ، (- ١٦,٦٦٪)،(- ١٣,٣٣٪) وتراجع متوسط إنفاق السائح خلال الأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٤م بنسبة (٣,٤٤٪) وفي العام ٢٠٠٣م تراجع بنسبة (١٦,٣٣٪) وفي العام ٢٠٠٤م تراجع بنسبة (١٣,٣٣٪) وبلغ أعلى معدل الأنفاق للسائح في العام ٢٠٠٢م بمعدل (٣٨,٤٦٪).

وبالتالي فإن معدلات النمو السنوي لقطاع السياحة وصل في المتوسط خلال السنوات الماضية (١٩٩٣- ٢٠٠٣م) الى حوالي (١٢٪) وذلك نتيجة الظروف والأوضاع غير المستقرة والمؤثرة على السياحة محلياً وإقليمياً ودولياً.

ومن خلال المؤشرات والأرقام يتضح لنا مدى ضألة إيراد قطاع السياحة ونسبة النمو سنوياً. وفي تقديرنا فأن إيراد قطاع السياحة للعام ٢٠٠٣م لا يتجاوز (١٣٩) مليون دولار. وفي العام ٢٠٠٤م قد يتضاعف المبلغ الى (٢١٤) مليون دولار. ومن الملاحظ أن نسبة النمو لا تتجاوز (٥٣,٩٥٪) في العام ٢٠٠٤م مقارنة بالعام ٢٠٠٣م وأكثر من ذلك مقارنة بأعوام سابقة.

وبالنسبة للنشاط السياحي في بلادنا في العام ٢٠٠٤م يظهر أفضل مما كان عليه في العام ٢٠٠٣م إذ وصل عدد السياح في العام ٢٠٠٣م الى (١٥٤,٦٧٦) ووصل عدد السياح في العام ٢٠٠٤م الى (٢٧٣,٧٣٢) سائحاً أجنبياً فقط.



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

وفي اعتقادنا بأن الرقم ا لذي ذكر واقعي لأن السياحة قد تراجعت خلال السنوات الست الماضية. أما نسبة النمو فقد تكون قريبة من الصحة لأن أساس المقارنة متدنٍ جداً حيث إن نصيب المنطقة العربية –بشكل عام –من السياحة الدولية نحو (٤٪) وهذا الرقم يشمل أيضاً السياحة الدينية وفي حالة استبعاد السياحة الدينية لتراجع نصيب المنطقة العربية من السياحة الدولية الى (٢,٥٪) أما نصيب اليمن منها فلا يكاد يذكر. وفي حالة استغلال هذا القطاع الاستغلال الأمثل يمكن أن يرتفع عدد السياح القادمين من (٧٣,٠٠٠) سائح عام ٢٠٠٠م الى مليونين سائح عام ٢٠٢٥م أي بمعدل سنوي يفوق المعدل العالمي وبالتالي سوف ترتفع العائدات السياحية الى مابين ٢- ٣ مليار دولار أمريكي سنوياً ونحن على أمل أن تحتل صناعة السياحة في اليمن المرتبة الثالثة بعد الزراعة والثروة السمكية بالنسبة لمصادر الاقتصاد اليمني الأخرى ،وأن تتفوق صناعة السياحة في بلادنا على صناعة النفط خلال السنوات القادمة .

و منظمة السياحة العالمية تعتبر بأن اليمن هو احد المقاصد السياحية الهامة في المنطقة العربية والعالم إذ تصفه بأنه بلد سياحي مضياف وجذاب ومتفرد في ثقافته وحضارته وتنوع تضاريسه وامتلاكه لمقومات سياحية عديدة تجعله محل اهتمام إقليمياً ودولياً.

و يرى الأكاديميون المتخصصون والمهتمون العارفون بالسياحة بأن ا لسياحة لها قيمة اقتصادية واجتماعية وثقافية باعتبار عائداتها نقدية بالعملات الأجنبية تساهم في زيادة ا لناتج المحلي الإجمالي بحوالي (٢٪) وفي دعم ميزان المدفوعات بنسبة (٢٥٪) من إجمالي الصادرات غير النفطية وتمويل التنمية من خلال



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

المساهمة في جذب الاستثمارات الاقتصادية بنسبة (١٣٪) من إجمالي المشاريع الاستثمارية المرخصة وبنسبة (١٧٪) من إجمالي التكلفة الإجمالية الاستثمارية خلال السنوات الماضية والمساهمة في التخفيف من الفقر بخلق المزيد من فرص العمل والقضاء على البطالة وإسهامها الفعال في إبراز الموروث الثقافي والتاريخي والطبيعي لليمن وتحويله الى قيمة اقتصادية مستدامة وتعزيز علاقات المصالح والتعاون والتفاهم والحوار مع دول العالم الا أن هنالك العديد من التحديات والمشاكل التي تقف امام عدم تطور السياحة والمنشآت السياحية، ولابد من التحليل العميق لأوضاع صناعة السياحة وتحدياتها خلال السنوات الماضية . وهي تحديات رئيسية مرتبطه بجانبي العرض والطلب السياحي .

**التحدي الأول:**

مرتبط بتهيئة الفرص الاستثمارية لجذب رؤوس الأموال للاستغلال الأمثل للموارد والمقومات السياحية وتنويع أنماط المنتج السياحي وتوسيع طاقة الخدمات . وهذا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال حماية مقومات ومزايا الجذب السياحي.

المتمثل في صيانة الطبيعة الثقافية والأثرية بما يضمن استدامة تنمية السياحة وتنويع المنتج بما يتلاءم والمقومات المتوفرة وتخصيص الأراضي اللازمة للمشروعات الاستثمارية في المناطق السياحية بشكل قانوني وتوفير خدمات البنية الأساسية الملائمة لإقامة المشروعات في مناطق الجذب السياحي ذات الأولوية في التنمية السياحية وتطبيق القوانين والأنظمة النافذة المرتبطة بالاستثمار.



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

**التحدي الثاني :**

هو لابد من تحقيق زيادة متدرجة ومتواصلة في الطلب من السياحة الوافدة من مختلف أنحاء العالم وهذا يستدعي بالضرورة تعزيز الاستقرار الأمني وإيجاد بدائل مرنة للحماية الأمنية والوقوف بحزم أمام القائمين بالاختطافات للسياح التي تظهر بين الحين والأخر وتوفير مزيدٍ من التسهيلات الإدارية لقدوم السياح على مستوى السفارات والمنافذ الجمركية والحركة في خطوط التنقل والاهتمام بالتوعية السياحية لتوفير قدر مناسب من الوعي المجتمعي المشجع للسياحة والقيام بحملات ترويجية فعاله ومخططة لإزالة الصورة المشوشة عن اليمن وتقديم بلادنا بصورة جاذبة في الخارج وبالذات في الأسواق السياحية المصدرة والواعدة والاهتمام بالنظافة العامة في المدن والأماكن والمقاصد السياحية وبالمنظر العام للأماكن والعاملين في المنافذ والمنشآت .

**التحدي الثالث :**

يتمثل في الجدية الحقيقة لكيفية تعظيم الفوائد الاجتماعية والعوائد الاقتصادية للسياحة ، وهو ما يتطلب تحسين جودة الخدمات السياحية بما يحقق القدرة التنافسية للمنتج وخدمات العرض والطلب السياحي وتشجيع أقامة مراكز ومعاهد التأهيل والتدريب السياحي لرفع الكفاءات والمهارات اللازمة لجودة الخدمات السياحية وتنويع الأنشطة السياحية المساعدة والمشجعة على زيادة الانفاق السياحي .



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

**التحدي الرابع :**

يتمثل في توجيه الجهود السياحية وإيجاد إستراتيجية وطنية للتنمية السياحية . كمرجعية للخطط والبرامج لمواجهة هذه التحديات بشكل محدد وفاعل وتكون بمثابة عامل للتنسيق والتكامل للجهات المعنية. وإيجاد قاعدة معلومات سياحية دقيقة وشاملة وحديثة وتوفير الاحتياجات المالية والإدارية والفنية للمسوحات والنشاط والإدارة السياحية ودعم وتفعيل شراكة حقيقة وشفافة مع القطاع الخاص السياحي وتشجيع إسهاماته التنموية ، وكذا على مستوى النظافة في الأماكن السياحية التي تعتبر مواقع سياحية نادرة وهامة للسياحة اليمنية وأن وجود النفايات والمخلفات وضع يؤدي الى تشويهها والنقص من أهميتها السياحية وأن جعل هذه المدن خالية من أية أوساخ أو مخلفات هو من واجب الجميع سواء كانت جهات حكومية أو مجالس محلية أو غير ها . أن معظم هذه المدن والأماكن السياحية تقع على الخطوط الرئيسية التي تربط حدود بلادنا بالمحافظات الأكثر أهمية للسياحة الإقليمية وخاصة من دول الجوار وبالذات القادمين من المنافذ الشمالية كما تشكل محطات رئيسية للسياحة الدولية باعتبارها مدن ذات شهرة تاريخية وثقافية ضمن البرامج السياحية التي تنظمها الوكالات السياحية إليها.

ومن المؤسف مشاهدة المخلفات تنتشر في شوارعها الرئيسية وعند مداخلها ما يشوه مميزاتها السياحية ويجعلها محلاً للنقد والتحسر ولن نفقد الأمل ببذل جهود زائدة لتدارك ذلك بتضافر جهود الجميع .



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

أن مستقبل السياحة في بلادنا يتطلب من الجهات ذات العلاقة في عملية التنمية السياحية أولاً التعامل بجدية ومسئولية وطنية مع مشكلات وتحديات السياحة وثانياً يتطلب أن تأخذ السياحة مكانها المناسب ضمن التوجهات المؤسسية والتنموية للحكومة والقطاع الخاص والجهات المانحة وذلك بمعاملتها كواحدة من القطاعات الرئيسية المطلوب التركيز عليها في تحريك وتوسيع عجلة النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات التنموية ومعاملة السياحة مثل الصادرات المختلفة خاصة وأن المستجدات والمتغيرات الاقتصادية لليمن تشير الى تراجع كميات أنتاج النفط والصادرات النفطية مما يستدعي الاهتمام بالقطاعات الواعدة ومنها قطاع السياحة وهذا ما نعول عليه خلال المراحل المقبلة

**دور وزارة السياحة :**

انطلاقاً من برامج الحكومات المتعاقبة و روئة الإستراتيجية الوطنية للسياحة ٢٠٠٦- ٢٠١٠م وأهداف الخطة الخمسية الثالثة والإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر ، فقد تضمنت هذه الوثائق والخطط والاستراتيجيات جميعها تحقيق جملة من السياسات والإجراءات للنهوض التنموي بقطاع السياحة والمنشآت السياحية هذا القطاع الذي هو بحاجة الى البناء المؤسسي لتنفيذ تلك الأهداف والرؤى والاستراتيجيات وفقاً لما تضمنتها الخطة الخمسية ، وعلى ضوء ذلك تم أنشاء وزارة السياحة بالقرار الجهوري بالتعديل الحكومي الأخير بتاريخ ١١ فبراير ٢٠٠٦م على أن ، تأخذ هذه الوزارة على عاتقها وضع البرامج والخطط التنفيذية وذلك بتحديد المناطق السياحية وتنميتها وتشجيع الاستثمار السياحي في مجال المنشآت السياحية لما يمثله هذه القطاع



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

من أهمية ذات مجالات واسعة من المنشآت والخدمات الفندقية ووكالات السفر والسياحة ووسائل النقل السياحي البري والبحري والجوي والموانى والمطارات ووسائل الاتصالات والمواصلات وحركة السوق بكل تفرعاتها المختلفة .

فصناعة السياحة في العصر الحديث تعد أهم القطاعات والمقومات الاقتصادية الهامة في ظل الحرية الاقتصادية والتجارية وحرية إنتقال المستثمرين ورؤس الأموال واقامة المشروعات الاستثمارية في مجال المنشآت السياحية المشتركة وقد عكس التعديل الحكومي الأخير ٢٠٠٦م بأنشاء وزارة السياحة الأهداف العامة التي تضمنتها الخطة الخمسية من حيث إختصاصاتها ومهامها ومسئوليتها كما يلي:

- تحديث البناء المؤسسي لوزارة السياحة وتعزيز قدراتها الإدارية والفنية.
- تطوير البناء القانوني المؤسسي لقطاع السياحة .
- تنمية المعلومات وتطوير نظام آلي يضاعف من تبادل المعلومات السياحية .
- تحقيق التنمية النوعية في جميع عناصر المنتج السياحي وصولاً الى التنمية السياحية المستدامة (( الاهتمام بالخطط – أشراك القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في عمليات التنمية السياحية )).
- تعزيز المناخ السياحي الآمن ((تطوير قدرات الشرطة السياحية )).
- تغطية أحتياجات السوق السياحية من العمالة اليمنية (( توسيع فرص التدريب والتأهيل – تطوير المعاهد الوطنية للسياحة )) .
- توظيف البيئة والموروث الثقافي في التنمية السياحية .



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

- اقامة المهرجانات السياحية مثل مهرجان الجوف وغيرها من المهرجانات السياحية.
- استقطاب الاستثمارات السياحية والمحلية والخارجية للإستثمار في مجال المنشآت السياحية ((تشجيع الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية في المشاريع السياحية المختلفة )) فنادق- متنزهات- قرى ومنتجعات سياحية ووكالات سفر –وسائل النقل السياحي وغيرها من المنشآت السياحية.
- تنشيط حركة السياحة الداخلية ((تنشيط حركة السياحة الداخلية وتأهيل المنشآت والمرافق والخدمات السياحية )).
- تنمية الحرف والصناعات التقليدية .
- تحقيق زيادة متنامية لحصة اليمن من حركة السياحة العالمية .
- توعية المجتمع بأهمية السياحة .
- تطوير وسائل وأساليب الترويج والتسويق السياحي .

**دور الهيئة العامة لتنمية الجزر اليمنية :**

يتمثل دور الهيئة العامة لتنمية الجزر اليمنية من خلال وضع الخطط والبرامج لتنمية الجزر بالتنسيق مع الجهات الأخرى خاصة الجهات ذات العلاقة في تشجيع السياحة وإبراز أهمية الاستثمار في مجال المنشآت السياحية(( الفنادق والمنتزهات والقرى السياحية –وسائل النقل السياحي .. وغيرها )) والإسهام في جهود التنمية الثقافية والاجتماعية والمشاركة في



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

الدراسات والبحوث العلمية الخاصة بتنمية الجزر اليمنية ويمكن تحديد الاهداف العامة من حيث اختصاصاتها ومهامها ومسئوليتها كما يلي:

- القيام بالدارسات والبحوث الميدانية لتحديد متطلبات الجزر في البُنى التحتية و الخدمات الاساسية ضمن الخطط التنموية للدولة والبحث عن مصادر التمويل .
- القيام بعدد من المسوحات والدراسات المتعلقة بمكونات الجزر السياحية والبيئية والتنوع الحيوي بشكل عام .
- تشجيع الاستثمار في الجزر من خلال وضع الدراسات وتوفير البيانات والمعلومات الفنية لتسهيل الإجراءات للمستثمرين في مجال المنشآت السياحية.
- توضيح أهمية الاستثمار السياحي في مجال المنشآت السياحية ودوره في التنمية الشاملة لجزر اليمنية وتحديد الشروط والضوابط التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند تخطيط وتنفيذ المشاريع السياحية ((فنادق- منتجعات- قرى سياحية- وغيرها من المنشآت السياحية )) في للجُزر اليمنية .
- تحديد أساليب نمو وتطور النشاط السياحي في الجزر اليمنية .
- توضيح الخدمات الأساسية والشروط والمعايير التصحيحية اللازمة لتنفيذ المنتجعات والقرى السياحية وذلك من خلال نموذج تعميمي مقترح لمنتجع سياحي مراعياً ظروف البيئة والطبيعة .



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

## أوضاع المنشآت السياحية :

### أ. الفنادق :

تتميز بلادنا بأنها بلد مضياف وبثراء المكون الثقافي والحضاري المتمثل في الطابع المعماري من قلاع وحصون ومبانٍ ومدن أثرية والذي يعود تاريخها إلى فترة الحضارات اليمنية القديمة وامتلاكه لعديد من المقومات السياحية الأساسية التي جعلته من البلدان ذات الجذب السياحي على مستوى المنطقة والعالم وكذا التقدم العمراني الحديث الذي نشهده اليوم والتطور الصناعي والخدمات السياحية الفندقية ألمؤهله إلى حد كبير لاستقبال وتدفق الحركة السياحية إلا أن هناك العديد من المعوقات والتحديات التي تواجه المنشآت الفندقية بحكم الترابط والتكامل فيما بين المنشآت الفندقية والنشاط السياحي العام الذي فقد لعدم انسياب الحركة السياحية الوافدة خسائر كبيرة تركت آثاراً سلبية على المنشآت الفندقية بشكل عام وعلى تلك المنشآت الواقعة في مناطق نائية والتي تعتمد اعتماداً شبه كلي على السياحة بشكل خاص فالمنشآت السياحية ( الفندقية) هي إحدى المقومات الرئيسية لصناعة السياحة واحد المكونات الأساسية لإحداث نهضة سياحية.



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

**الجدول رقم (٤)**

**يوضح أهم المؤشرات الفندقية خلال الفترة ٢٠٠٠م- ٢٠٠٤م**

| العام / البيان | ٢٠٠٠ | ٢٠٠١ | ٢٠٠٢ | ٢٠٠٣ | ٢٠٠٤ |
|---|---|---|---|---|---|
| عدد الفنادق | ٣٥٥ | ٤٢٥ | ٤٤٠ | ٤٣٥ | ٥١٦ |

ومن خلال الجدول السابق يلاحظ ان متوسط معدلات النمو في مجال المنشآت الفندقية خلال الفترة ٢٠٠٠م- ٢٠٠٤م بمعدل نمو على التوالي(١٦,٤٧٪) ،(٣,٥٢٪) وتراجع في العام ٢٠٠٣م عن العام ٢٠٠٢م بنسبة (١,١٣٪) وبلغ أعلى معدل له في العام ٢٠٠٤م وبنسبة (١٨,٦٢٪) ويلاحظ بان في العام ٢٠٠٣م تراجع بفارق (٥) منشئات عن العام ٢٠٠٢م .

وفي حالة تدفق عدد القادمين من السياح إلى بلادنا بنسبة (٥٠٪) إلى (٦٥٪) مما يتدفق إلى الدول السياحية مثل ( مصر، تركيا، تونس، اليونان..... الخ) فأن المنشآت الفندقية الحالية لن تستوعب التدفق السياحي من حيث الإيواء ومن حيث تقديم الخدمات نظراً لحجم طاقتها الاستيعابية المحدودة وخدماتها المتدنية.

وإذا افترضنا تدفق السياح الأجانب واستبعدنا العمال والمغتربين الذين يعودون إلى بلادهم بشكل مستمر ووصل عدد القادمين من السياح الأجانب من حوالي (٧٠٠,٠٠٠) إلى( ١,٠٠٠,٠٠٠) سائح سنوياً وكانت متوسط الليالي السياحية في الليلة الواحدة (٢٥,٠٠٠) –(٣٥,٠٠٠)ليلة سياحية واستبعدنا الفنادق الشعبية



مجلس النشور
الزهير ٢٠٠٧م

وفي هذه الحالة فإن الفنادق لن تستوعب هذا التدفق في حالة ارتفاع الوافدين من السياح وسوف يظل السياح يبحثون عن مأوي من فندق إلى فندق وهذا مؤشر على أن الطاقة الإيوائية للمنشئات الفندقية لم تصل إلى المستوى الذي يستوعب تدفق الحركة السياحية الأمر الذي يحتم على الحكومة معالجة المعوقات الأساسية التي تعيق التوسع في إنشاء المرافق السياحية من فنادق وغيرها .. وربما أن أهم المعوقات في هذا المجال هو تراكم المديونية على المنشآت السياحية دون أيجاد الحلول المناسبة لمثل هذه المشاكل الائتمانية مع البنوك والمؤسسات المصرفية.



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

## جدول رقم ( ٥ )

## يوضح عدد مواقع ودرجات تصنيف الفنادق ثلاثة نجوم فما فوق في عموم الجمهورية

| المدينة | التصنيف | | |
|---|---|---|---|
| | خمسة نجوم | أربعة نجوم | ثلاثة نجوم |
| صنعاء | ٣ | ٦ | ٢٨ |
| عدن | ٣ | ١ | ٩ |
| تعز | ١ | ١ | ٣ |
| المكلا | ١ | ٢ | ٥ |
| الحديدة | ٠ | ١ | ٤ |
| سيئون | ٠ | ٢ | ٣ |
| مأرب | ٠ | ١ | ٠ |
| المحويت | ٠ | ٠ | ١ |
| حجه | ٠ | ٠ | ١ |
| إب | ٠ | ٠ | ١ |
| الإجمالي | ٨ | ١٤ | ٥٥ |

ومن خلال الجدول السابق يتضح عدد ومواقع ودرجات تصنيف الفنادق في عموم الجمهورية اليمنية ويلاحظ من خلال الجدول قلة عدد فنادق الدرجة الأولى من فئة ثلاثة وأربعة وخمسة نجوم وكذا فأن الطاقة الاستيعابية



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

لتلك الفنادق محدودة لا تتجاوز (٩٠٠٠) سرير تتركز معظمها في أمانة العاصمة.

وهناك محافظات تفتقر إلى فنادق خمسة نجوم مثل ((الحديدة ، سيئون ، مأرب ، المحويت ، حجة ، إب، البيضاء، صعده، ذمار، المهرة)).

**الجدول رقم ( ٦ ) يوضح عدد الفنادق وطاقتها الايوائية**

| فنادق خمسة نجوم | | | فنادق أربعة نجوم | | | فنادق ثلاثة نجوم | | | فنادق نجمتان | | | فنادق نجمة واحدة | | | فنادق شعبية | | | الإجمالي | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| فنادق | غرف | أسرة | فنادق | غرف | أسرة | فنادق | غرف | أسرة | فنادق | غرف | أسرة | فنادق | غرف | أسرة | فنادق | غرف | أسرة | فنادق | غرف | أسرة |
| ٨ | ١٠٠٩ | ٢٠٧٦ | ٢٢ | ١١٠٤ | ٢٠٤٨ | ٧٨ | ٢٨٩٨ | ٥٥٠٠ | ١١٤ | ٣١٢٦ | ٦٩٨٤ | ١٥٩ | ٣٤٩١ | ٧٦١١ | ١٣٦ | ١٢٢٦ | ٥٩٢٣ | ٥١٦ | ١٢٨٩٠ | ٣٠١٤٢ |

ومحافظات تفتقر الى فنادق اربعة نجوم وهي (المحويت، حجة ، إب ، لحج، البيضاء،صعده،شبوة،ذمار،ابين،المهرة،)

وهناك محافظات تفتقر الى فنادق ثلاثة نجوم وهي (مأرب- ذمار – عمران)وتبين الإحصائيات وتقارير وزارة السياحة مدى تأثر حركة السياحة وخاصة الوافدة من أوربا. بالاختلالات الأمنية فعملية اختطاف الألمان في بني ضبيان في ديسمبر ١٩٩٨م ، واختطاف مجموعة سياحية وقتل ثلاثة منهم في حادثة أبين في ديسمبر ١٩٩٨م وكذا حادثة البارجة كول- وأحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية ٢٠٠١م، وحادثة ناقلة البترول الفرنسية



مجلس النشور
الزهير ٢٠٠٧م

لمبيروج بالقرب من ميناء المكلا هذه الأحداث أثرت سلباً على قدوم الأفواج السياحية من أوربا إلى اليمن خلال العام ١٩٩٩م وما بعده لتصل السياحة الوافدة من أوربا إلى أدنى مستوياتها في العام ٢٠٠٢م. مما أدى إلى زيادة معاناة المنشآت الفندقية التي طالها الركود التجاري بشكل عام والركود السياحي بشكل خاص.

وهناك مشكلة تتمثل بعدم التصنيف الدقيق للفنادق المنتشرة على الساحة اليمنية. وقد صنفت بشكل عشوائي ومزاجي. وذلك بسبب الافتقار إلى لائحة تحدد المواصفات والمعايير وشروط الخدمة لكل فئة من الفنادق المختلفة. ولذلك فأن النزلاء لا يحصلون على الخدمات الأساسية التي يفترض توفرها في بعض الفنادق المصنفة بمستوى أعلى مما تستحقه فمثلاً فنادق ثلاثة نجوم يدعى بأنه أربعة نجوم وفندق نجمة واحدة يدعي بأنه ثلاثة نجوم وتسير الأمور على هذه الحال رغم وجود جهة مسئولة عن هذا الجانب وهي وزارة السياحة. لابد من وجود دليل ولائحة بتصنيف المنشآت الفندقية.



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

## جدول رقم ( ٧ )

## يوضح متوسط الأشغال الفندقي في بعض الفنادق السياحية الرئيسية

| المنشأة | المدينة | نسبة الأشغال | | | التصنيف | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | ٢٠٠٠م | ٢٠٠١م | ٢٠٠٢م | | |
| فندق سبأ | صنعاء | ٤٣٪ | ٤٢٪ | ٤٨٪ | خمسة نجوم | |
| فندق شيراتون | صنعاء | ٣١٪ | ٣٢٪ | ٣٦٪ | خمسة نجوم | |
| فندق شيراتون | عدن | | ٢٩٪ | ٤١٪ | خمسة نجوم | |
| فندق شهران | صنعاء | ٤٣٪ | ٣٢٪ | ٥١٪ | أربعة نجوم | |
| فندق حدة | صنعاء | ٢٠٪ | ٦٪ | ١٥٪ | أربعة نجوم | |
| فندق هيلتون | صنعاء | ٢٠٪ | ١٠٪ | ١٤٪ | أربعة نجوم | |
| فندق بلقيس مأرب | مأرب | ١٥٪ | ١٧٪ | ٨٪ | أربعة نجوم | |
| فندق المحويت | المحويت | ١٧٪ | ٢١٪ | ١٣٪ | ثلاثة نجوم | |
| فندق عدن | عدن | ٢٩٪ | ٢٥٪ | ٢٤٪ | خمسة نجوم | |
| فندق قصر الحوطه | سيئون | ٢٦٪ | ٢٤٪ | ١٩٪ | أربعة نجوم | |
| فندق هوليداي إن | المكلا | ٢٥٪ | ٣١٪ | ٢٣٪ | خمسة نجوم | |
| فندق حضرموت | المكلا | ٤٠٪ | ٣٤٪ | | أربعة نجوم | |
| فندق تاج شمسان | تعز | ٢٠٪ | ٢٩٪ | ٢٦٪ | أربعة نجوم | |
| فندق تاج أوسان | الحديدة | ٢٣٪ | ١٨٪ | ١٧٪ | أربعة نجوم | |



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

ومن خلال الجدول السابق والذي يوضح متوسط معدلات الأشغال في بعض الفنادق المصنفة بثلاثة نجوم فما فوق ذلك: للأعوام الماضية ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م، ٢٠٠٢م – ولا سيما الفنادق التي تعتمد في نشاطها على التدفقات السياحية الوافدة من أوربا. إذ أن متوسط معدلات الأشغال الفندقية السياحية خلال العام ٢٠٠٢م. تتراوح ما بين (٨٪) في فندق بلقيس مأرب في مدينة مأرب و(٤٨٪) كما في فندق سبأ أمانة العاصمة والذي ساعده موقعه الاستراتيجي في قلب العاصمة على تحقيق تلك الحصيلة المرتفعة نسبياً. وهي معدلات أشغال متدنية.

إن تحقيق نسبة التعادل بين المصروفات والإيرادات هي ما تسعى إليه المنشآت الفندقية في هذه المرحلة. ولكن ذلك غير قابل للتحقيق في ظل هذه النسب المتدنية للتشغيل.

ومن الملاحظ هنا وجود علاقة وثيقة بين مستوى الخدمات الفندقية ومستوى الإيراد. فكلما تدنت الإيرادات إلى المستوى الذي تعجز معه على تغطية المصروفات. يحدث تدهور تلقائي في مستوى الخدمات الفندقية يوازي ذلك العجز في المصروفات إلى حد كبير. باستثناء حالة العجز المؤقت الذي يدبر له تمويل من مصادر أخرى. فقد تدهورت الخدمات الفندقية في الكثير من الفنادق السياحية بسبب تدني الإيرادات فيها وحالة الركود التي أتسم بها نشاط الفنادق في الآونة الأخيرة.

ومن الملاحظ أن خدمات المنشآت الفندقية ومطاعمها لا ترتقي إلى المستوى المطلوب إطلاقاً. بسبب ندرة العمالة اليمنية المؤهلة لتقديم مثل تلك الخدمات. وهناك فنادق وبإمكانيات كبيرة جداً من حيث إنشائها وتجهيزها بأحدث المعدات والإمكانيات وبين الخدمات التي تقدمها والتي ما زالت متردية في معظم الفنادق



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

الموجودة. كان من المفروض أن تقدم خدمات بنفس المستوى الذي تقدم به في البلدان الأخرى.

وهناك مشكلة رسوم النظافة على المنشآت الفندقية – وهي (٥٪) من رسوم الإقامة حسب المادة (٢٢) الفقرة (ب) من قرار رئيس الوزراء رقم (٢٨٣) لسنة ٢٠٠٠م إلا أن للأسف فأن صندوق النظافة يطلب هذه النسبة من إجمالي سعر الغرفة.

أصدرت عدة قوانين حملت المنشآت الفندقية العديد من الضرائب والرسوم وصلت إلى أكثر من (١٧٪) من مبيعاتها إضافة إلى ضريبة الأرباح. مما أدى إلى تداخل وتعارض القوانين والصلاحيات القانونية وتعدد ازدواجية الرسوم والضرائب وارتفاع نسبتها. وكذا تراكم الضرائب لأعوام سابقة وتراكم مستحقات الكهرباء والمياه. وفرض رسوم وجبايات أخرى مما شكل أعباء إضافية على المنشآت الفندقية.

وهناك مشكلة تواجه المنشآت الفندقية وهي أسعار وحدات الكهرباء المستهلكة. فكلما زاد الاستهلاك زادت معه قيمة تكلفة الوحدة المستهلكة. وبما أن المشاريع الفندقية تستهلك كمية هائلة من التيار الكهربائي بما يناسب وضخامة المشروع فقد فرضت عليها أسعار مبالغ فيها حددت بمبلغ ١٧ ريال إلى ١٨ ريال عن كل وحدة كهرباء يتم استهلاكها. ومن المعروف أن مختلف مناطق الخدمات في المنشآت الفندقية تظل مضاءة بغض النظر عن عدد النزلاء في الفندق وبالتالي تتحمل الفنادق ومطاعمها تكلفة عالية تعجز عن تسديدها في أغلب الأحيان مما يؤدي إلى قطع التيار الكهربائي عنها. وقد لجأت كثير من الفنادق وخاصة فنادق الدرجة الأولى مثل سبأ – وفندق موفمبك وفندق



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

شيراتون إلى اقتناء مولدات كهربائية خاصة بها ولكنها تسبب في إحداث ضجيج غير مقبول إضافة إلى دورها في تلويث البيئة.

ومن الملاحظ وجود مشكلة أخرى تواجه المنشآت الفندقية وهي محدودية شبكة المياه في مختلف المدن اليمنية وكذا انقطاعها بين الحين والآخر مما أدى إلى لجوء الكثير من الفنادق إلى حفر آبار ارتوازية خاصة بها مثل (فندق تاج سبأ، فندق حدة، فندق شيراتون بصنعاء، فندق سوفتيل بتعز، وفندق قصر الحوطه بسيؤن... الخ) أو نقل المياه من آبار بعيدة كما هو الحال في (فندق بلقيس مأرب، فندق تاج شمسان بتعز، وفندق هوليدي إن ، وفندق حضرموت بالمكلا... إلخ) أو شراء وايتات ماء (بواسطة سيارات نقل مياه) كما هو حاصل في بعض الفنادق الأخرى. ومما لاشك فيه أن وجود هذه الإشكالية ضمن مدننا الرئيسية يسبب قلقاً للمستثمرين الجدد ولاسيما وأن بعض هذه الآبار تعاني من نضوب المياه وعدم صلاحية مائها للاستخدام البشري.

ويلاحظ أن هناك العديد من المشاريع الفندقية التي بدأ تنفيذها منذ أكثر من عشر سنوات ولم يتمكن أصحابها من انجازها واستكمالها فلجأوا إلى اعتماد إجراءات البطء في التنفيذ أو إيقافه كلياً. إلى أن تحين الظروف الملائمة لمزاولة النشاط الفندقي بشكل تجاري مجزٍ ومن ضمن هذه المشروعات هي (فندق بئر العزب، ميريدان صنعاء في أمانة العاصمة، فندق دار الفليحي في صنعاء القديمة، وفندق الرويشان في ساحل أبين و فندق عدن، وفندق هوليدي إن في عدن أيضاً، وفندق الرماح في عقبة عدن).

وهناك فنادق أخرى اضطرت لإغلاق أبوابها أو حولتها إلى نشاط قطاع أخر لا صلة له بالفندقة مثل (فندق الأخوة بتعز الذي تحول إلى مدرسة، وفندق بلازا



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

وفندق ديلوكس، وفندق الوحدة، وفندق هيلتون وجميعها في محافظة تعز، وفندق باسادور في الحديدة... إلخ) وذلك بسبب عدم قدرة هذه الفنادق لتحمل خسائر أخرى.

ويلاحظ بأن هناك العديد من الفنادق الصامدة فقد ألتزمت بسياسات التقشف للحفاظ على بقائها ، فتخلصت من الكثير من الموظفين المؤهلين من اليمنيين والأجانب والذين كانوا يحصلون على مرتبات مرتفعة نسبياً، ولجأت إلى إغلاق بعض الأدوار في منشآتها الفندقية لتخفيف بعض أعباء النظافة والكهرباء، وأوقفت التجديدات اللازمة لموجوداتها أو التطوير لأنظمتها أو تدريب موظفيها خارج البلاد أو داخلها. لعدم قدرتها على تحمل نفقات التجديد والتطوير والتأهيل كما حاولت الترويج للسياحة الداخلية وذلك بتخفيض أسعار الإيواء والوجبات ولكنها لم تفلح في محاولتها الجادة هذه – لافتقار معظم مدننا للمتنزهات وملاهي الأطفال والمطاعم الشعبية النظيفة.... إلخ. وذلك من أجل الاستعاضة عما فقدته المنشآت الفندقية من تدفقات السياحة الوافدة.

ومن الملاحظ بأن أغلبية الجُزر اليمنية المؤهلة للسياحة تُعاني من عدم توفر مُنشآت فندقية ومنتزهات وقُرى سياحية ومنتجعات ومطاعم سياحية. رغم أن هذه الجُزر صالحة للسياحة مثل(جزيرة سوقطرى، حنيش، كمران .. وغيرها) من الجُزر الكثيرة الممتدة على طول وعرض السواحل اليمنية وعلى سبيل المثال جزيرة سوقطرى فلا يوجد في الجزيرة سوى ثلاثة فنادق صغيرة ومتواضعة في مركز العاصمة (حديبو) فقط وفي المناطق السياحية مثل (قلنسة) التي تبعد حوالي ساعتين عن حديبو ودي يحموري التي تبعد حوالي ساعة ونصف عن



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

(حديبو) و(محمية صمهل) لا يوجد فيها أي وسائل راحة. أو مطاعم سياحية. ولا يوجد في الجزيرة مكتب خاص بوزارة السياحة.

كما تعاني أغلبية السواحل اليمنية من عدم توفر المنشآت الفندقية والقرى والمنتجعات السياحية وغيرها من المنشآت على طول وامتداد السواحل اليمنية وعلى سبيل المثال (سواحل المهرة (حوف)، سواحل الخوخة، سواحل المخا، سواحل المكلا ... وغيرها).

وللأسف الشديد تفتقر معظم إن لم تكن كل المناطق السياحية إلى متنزهات وفنادق ولوكندات ومطاعم وقرى ومنتجعات سياحية وغيرها من وسائل الراحة التي يحتاجها السائح في هذه المناطق البعيدة عن المدن والتي تساهم في جعل السائح يشعر براحة أكثر وتحفزه على المكوث فترة أطول وينفق أكثر- بدلاً من تحمل أعباء ومشاق السفر للوصول إلى منطقة أثرية أو طبيعية أو تاريخية والعودة نهاية اليوم نظراً لعدم وجود مطعم أو مكان يستريح فيه أو فندق يأوي إليه.

## معوقات الاستثمار في مجال المنشات السياحية :

إن أبرز معوقات الاستثمار في مجال المنشآت الفندقية وغيرها من المنشآت السياحية تتمثل بالمعوقات القانونية على إثبات ملكية الأرض والعقارات والبسط عليها من قبل ناس ليس لهم أي علاقة بالاستثمار ، وكذا ظاهرة (القسمة) التي يترتب عليها منازعات بين الأطراف المعنية مما يعني تأخر إنجاز المشاريع من جهة ومن جهة أخرى تردد المستثمرين الآخرين من مجرد التفكير بشراء الأراضي والعقارات أو استثمارها للأغراض الاستثمارية ، وفي هذه الحالة يُعد الاستثمار مخاطرة كبيرة بالنفس والمال. إضافة إلى ارتفاع تكلفة أسعار البُنية التحتية



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

مثل: توصيل الكهرباء والمياه والهاتف والطرق ، وكذا فرض الضرائب الباهظة والرسوم والجمارك وغيرها من الرسوم التي ترهق التاجر العادي والمستثمر الأجنبي مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين للقدوم إلى بلادنا بغرض الاستثمار ومنها الاستثمار السياحي.

كما أن هناك العديد من المعوقات الإدارية مثل النظام البيروقراطي المعقد الذي يشتت طاقة المستثمر ويهدر وقته وحاله في أورقة المكاتب الحكومية عند بدء الإجراءات الأولية السابقة على قيام مشروعه. إضافة إلى عدم وجود معايير عند تعين القيادات الإدارية مما ينجم عنه أثار سلبية واضحة على مستوى الأداء. وبالتالي عدم قدرته على التعامل مع المشكلات المختلفة مما يشكل عامل طرد للاستثمار المحلي والأجنبي.

وهناك معوق أخر هو عدم كفاءة العناصر البشرية المحلية في بعض الأحيان وبشكل المطلوب للتعامل مع الشركات الاستثمارية الأجنبية والتي قد يكون لها تاريخ طويل في النشاط الاستثماري كما إن أغلب الكفاءات المحلية تفتقر إلى التعامل مع أجهزة الحاسوب الحديثة. وكذا عدم إجادة اللغة الإنجليزية التي تعد أساس التعامل مع الشركات باعتبار أن أكثر الشركات الأجنبية الاستثمارية أجنبية المنشأ.

توجد العديد من المعوقات الهيكلية مثل البُنية التحتية كشبكات الاتصالات وبعض الطرق الحالية ضعيفة لا تتواكب مع حجم ومستوى الأنشطة المتوقعة كما أن ارتفاع أسعار الطاقة يعد عاملاً لا يستهان به كأحد معوقات الاستثمار السياحي إضافة إلى ذلك لا توجد مناطق استثمارية يمنية مخدومة أسوة بالدول المجاورة. حيث يقيم المستثمر منشأته على أرض كاملة الخدمات بالإضافة إلى



مجلس الشورى
الزهر ٢٠٠٧م

محدوديـة الميـاه وانقطاعهـا بـين فـترة وأخـرى والانقطاعـات المـستمرة للكهربـاء والأضرار الناجمة عنها.

**وهناك معوقات مالية** وهي: تعدد وتنوع الأوعية الضريبية والرسوم الأخرى وارتفـاع نـسبة الـضرائب وكثـرة الاتـاوات الماليـة غـير القانونيـة الـتي يـدفعها المستثمرون تحت مسميات مختلفة .

يلاحـظ بـأن هنـاك مـشكلة فيمـا يخـص التمويـل الاسـتثماري للمنـشآت السياحية التي تقدمها البنوك التجارية المحلية للمستثمرين وهي قروض محدودة وقـصيرة الأجـل تـصل فوائـدها إلى حـوالي (١٦٪) فـأكثر. وبـسبب هـذه المغـالاة المرتفعة في فوائد البنوك فأن كثيراً من المستثمرين يجدون تحديات وصعوبات في إقامة مشاريع سياحية ، حيث وأن العائد المتوقع منها على المدى القريب ضئيل جداً قد لا يغطي نسبة الفوائد البنكية.

كمـا أن هنـاك معوقـات فنيـة تتمثـل في ضـعف مؤسـسات التعلـيم الفـني والتدريب المهني في رفد سوق العمل بالكادر الفني والمهني المدرب. انطلاقا من أن القطـاع الخـاص هـو الـضلع الثالـث في الـشراكة مـع الدولـة ومنظمـات المجتمـع المدني.

وهنـاك معوقـات أخـرى تتمثـل في ظـاهرة الاختطافـات وهـي ظـاهرة مخالفـة للشريعة والقانون وعدوان على الوطن وضرب للتاريخ وحضارة وتراث بلادنا . وفي اعتقادنا إن الاختطـاف معنـاه ضـرب الاسـتثمارات عامـة وضـرب لـصناعة الـسياحة خاصة. وبالتـالي لـن يكـون هنـاك اسـتثمار كمـا أنـه يعـني انهيـار صـناعات عديـدة وجـدت رواجهـا في أجـواء الاسـتقرار والأمـن وفي ظـل تـدفق الـسياح علـى بلادنـا وبالتـالي فـأن الاسـتثمارات في مجـال المنـشآت الـسياحية عرضـة لتقلبـات شـديدة



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

فالاستثمار ينتعش وينكمش بين فترة وأخرى تحت تأثيرات طارئة وعارضة وهذه الأحداث تعتبر التحدي الحقيقي أمام الاستثمارات السياحية المحلية والدولية. واستنادا إلى ما حدث من أعمال الاختطاف والتقطع للدبلوماسيين والسواح وما حدث من اعتداءات على السفارات وغيرها من الاعتداءات الأخرى. الهدف منها إرهاب المواطن وترويع الأجانب من الدبلوماسيين والزائرين والسواح (عرب وأجانب) وأدت بالتالي هذه الأحداث تأثيراتها السلبية المباشرة وغير المباشرة إلى تحجيم وضعف حجم الاستثمارات السياحية من جانب وانكماش حقيقي في عائدات بلادنا السياحية من جانب آخر.



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

## الجدول رقم ( ٨ )

## يوضح أهم المؤشرات الاستثمارية في مجال المنشآت السياحية

## خلال الفترة ١٩٩٢م حتى الفترة ٢٠٠٥م

| البيان / السنة | فنادق وموتيلات | مراكز غوص سياحية | أجنحة سياحية | أجنحة مفروشة | نقل بري ودولي | مدن وملاهي ترفيهية سياحية | شاليهات ومجمعات ومنتجعات وقرى سياحية | مطاعم سياحية | الإجمالي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٩٩٢م | ٥ | ٠ | ٠ | – | ١ | ٢ | – | – | ٨ |
| ١٩٩٣م | ٩ | ٠ | ٠ | – | – | ٣ | ٢ | ٢ | ١٦ |
| ١٩٩٤م | ١٢ | ٠ | ٠ | – | – | – | ١ | ٣ | ١٦ |
| ١٩٩٥م | ١٥ | ١ | ٠ | – | ٣ | ١ | ١١ | ٣ | ٣٤ |
| ١٩٩٦م | ٢٠ | ١ | ٠ | ١ | ٥ | ٤ | ١٠ | ٢ | ٤٣ |
| ١٩٩٧م | ٢٣ | ١ | ٠ | – | ٢ | ٦ | ٩ | ٤ | ٤٥ |
| ١٩٩٨م | ٢٤ | ٠ | ٣ | ٢ | ٢ | ٣ | ١ | ٣ | ٣٨ |
| ١٩٩٩م | ٢١ | ٠ | ٠ | – | ٢ | ٤ | ٣ | ٧ | ٣٧ |
| ٢٠٠٠م | ٢٥ | ٠ | ٣ | ٢ | ٣ | ٧ | ٤ | ٨ | ٥٢ |
| ٢٠٠١م | ١٤ | ٠ | ٥ | – | – | ٣ | ٣ | ٧ | ٣٢ |
| ٢٠٠٢م | ٢٢ | ٠ | ٠ | ٣ | ٥ | ٣ | ٢ | ٣ | ٣٨ |
| ٢٠٠٣م | ١٤ | ٠ | ٥ | ١ | ٥ | ٣ | ٢ | ٢ | ٣٢ |
| ٢٠٠٤م | ٧ | ٠ | ٣ | ٢ | – | ١ | ١ | ٨ | ٢٢ |
| ٢٠٠٥م | ٩ | ٠ | ٥ | – | ٢ | – | ٢ | ٣ | ٢١ |



مجلس الشورى
الزهير ٢٠٠٧م

## جدول رقم ( ٩ ) يوضح أهم المؤشرات الاستثمارية في مجال المنشآت السياحية خلال الفترة ١٩٩٢م حتى الفترة ٢٠٠٥م

| البيـــــــــــان | عدد المشاريع | التكلفة الاستثمارية | الموجودة الثابتة | العمالة |
|---|---|---|---|---|
| فنادق ومونتيلات | ٢٢٦ | ٧٣,٤١٠,٩٣٠ | ٢٧,٢٥٠,٨٥٥ | ٥٥٦٢ |
| مراكز نموذجية سياحية | ٣ | ٥٩٩,٤٨٢ | ٢٢٩,٣٠٩ | ١٤ |
| أجنحة سياحية | ٢٥ | ٥,٦١٠,١١٤ | ١,٦١٣,١٨٠ | ٦٤٨ |
| أجنحة مفروشة | ١١ | ١,٠٤٦,٧٤٥ | ٥٣٠,١٠٣ | ٣٢٦ |
| نقل بري دولي | ٣٠ | ١٨,١٨٧,٧٥٠ | ٩,٧٦٠,٨٢٧ | ٢١٣٦ |
| مدن وملاهي ترفيهية سياحية | ٤٠ | ١٠,٨٦٧,٦٩٣ | ٦,٨٩١,٨٨٩ | ١٢٦٨ |
| شاليهات ومجمعات ومنتجعات وقرى سياحية | ٥١ | ٢١,٥٢٥,٠٧١ | ٤,٩٠٣,٢٩٣ | ١٤١٠ |
| مطاعم سياحية | ٥٦ | ٧,٧١٩,١٨٣ | ١,٢٩٥٧٤٤ | ١٣٩٦ |
| الإجمـــــــــــالي | ٤٤٢ | ٧٤١,٣٣٢ | ٨١٤,١٦٨٧٤٤ | ١٢٧٦٠ |

ومن خلال الجداول السابقة تشير البيانات والمؤشرات الاستثمارية مدى محدودية وضآلة حجم الاستثمارات الحكومية في هذا القطاع حيث نصيبها من إجمالي الاستثمارات العامة حوالي (١٪) بل أنه أقل من ذلك في حالات كثيرة وتبرر ذلك أن مسئولية الاستثمارات في مجال المنشآت السياحية تقع على كاهل القطاع الخاص في المقام الأول وهذا كلام غير صحيح وغير منطقي فأن للاستثمارات العامة الدور الرئيسي والفاعل في مجال الاستثمارات السياحية



مجلس الشورى
الإصدار ٢٠٠٧م

المتمثل في البنى التحتية الأساسية لقيام صناعة سياحية قوية حيث لا يستطيع القطاع الخاص القيام به لو حده خاصة إذا كان الهدف والغاية هو جعل قطاع السياحة ركيزة هامة من ركائز التنمية الشاملة في بلادنا.

ومن خلال الجدول أيضاً يتضح لنا جلياً مدى إنخفاض وضعف وتدني حجم الاستثمارات السياحية والتي لا ترتقى إلى المستوى الذي نأمل أن يكون عليه ربما بسبب المعوقات سالفة الذكر وخاصة وحدات البنية الفوقية مثل المنتزهات والنوادي والاستراحات والمطاعم السياحية والفنادق والقرى السياحية والشاليهات وغيرها من مرافق الايواء السياحي والعوامات والقوارب واليخوت السياحية وخدمات النقل البحري السياحي ومراكز إنتاج وتسويق المصنوعات اليدوية والحرفية التقليدية وخدمات النقل السياحي البري ومرافق ومراكز تأهيل وإعداد كوادر عمل بشرية في مجال الخدمات السياحية وتشير الجداول السابقة إلى تدني حجم الاستثمارات السياحية في البنية الهيكلية الاساسية مثل إنشاء وتجهيز مواقع ومراكز سياحية بكل الخدمات الاساسية وصيانة محطات الكهرباء وصيانة محطات تحلية وتصفية المياه (مياه الشرب العذبه ) وشبكات الصرف الصحي والطرق وصيانتها وغيرها من المشروعات الاستثمارية .

لابد من التأكيد على أن مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية يمثل خطوة هامة في الطريق الصحيح باتجاه الاستفادة من المناخات الايجابية التي تسود علاقات اليمن مع الأشقاء الخليجيين . والتي تعززت بشكل مضطرد بعد حل مشكلات الحدود مع الجارتين المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان.

بروح أخويه وقبول انضمام اليمن جزئيا إلى مجلس التعاون الخليجي فضلاً عن نجاح مؤتمر لندن للمانحين.



مجلس الشورى
الإصدار ٢٠٠٧م

وترى اللجنة بأنه لابد من توفير البيئة الاستثمارية وخاصة في مجال المنشات السياحية. بعد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية وهذه البيئة تتمثل في العوامل التشريعية مثل وضوح القوانين والتشريعات وتوفير العديد من المزايا والضمانات الممنوحة للمستثمرين وكذا الإعفاءات الضريبية والإسراع في استكمال مصفوفة الاصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية التي بدأت عام ١٩٩٥م وكانت نتائجها مثمرة

ومن هنا لابد أن تعمل الحكومة على تنشيط الحركة السياحية الداخلية والخارجية وإقامة معارض تعريف مختلفة وتوفير ورصد الإمكانيات المادية لوزارة السياحة باعتبارها القناة المسؤله عن تطوير هذا القطاع الاقتصادي الهام ..فبدون إعطائها الصلاحيات الفعلية لممارسة عملها دون تدخل من إي جهة كانت سيظل قطاع السياحة في اليمن غير قادر على النمو والتطور والنهوض الحقيقي.

إن بلادنا تتميز بتعدد الفرص الاستثمارية سوآءً لتغطية السوق المحلي أو التصدير إلى الخارج وتتمتع بمزايا استثنائية سوآءً كانت في الصناعات التحويلية والاستخراجية أو الثروة المعدنية وكذلك الفرص الاستثمارية في قطاع المنشات السياحية أو السمكية أو الزراعية .... الخ .

وبعد عقد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية نؤكد هنا أهمية مواصلة عملية التواصل مع المستثمرين الراغبين في إقامة مشاريع استثمارية في بلادنا. وتقديم كافة المعلومات عن الفرص الاستثمارية. ولابد من التواصل مع المستثمرين ما بعد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية وتزويدهم بأي معلومات مستجدة وعند رغبتهم في إقامة المشاريع الاستثمارية لابد من تسهيل كافة الإجراءات وإعطائهم كافة الامتيازات والحوافز التي كفلها قانون الاستثمار.



مجلس الشورى
الزهم ٢٠٠٧م

وبالتالي لابد أن يكون هناك تواصل من أجل الترويج للاستثمار بعد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية وأن يكون التركيز على وضع إستراتيجية ترويجية واضحة الأهداف والمعالم وتنسجم مع خطط الدولة.

**وذلك باستخدام العديد من الآليات والتقنيات الحديثة للترويج :-**

ولابد لجهات الاختصاص بعد مؤتمر استكشاف الفرص الاستثمارية أن تعمل على استحداث آلية جديدة لأداء مهامها بما يكفل جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية من خلال إعداد إستراتيجية عامة للسياحة وإستراتيجية ترويجية تحدد الأهداف والنتائج المتوخاة منه. وبما يساهم في تحسين البيئة الاستثمارية ويؤدي بالتالي إلى استقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية للاستثمار وتوفير فرص العمل والقضاء على البطالة والدفع بعجلة التنمية السياحية وغيرها.

ونرى هنا أنه في حالة الضرورة لابد من تعديلات لقانون الاستثمار على أن تنصب هذه التعديلات في تقديم مزيداً من المزايا والتسهيلات الخاصة بإقامة وتشغيل المشاريع الاستثمارية السياحية. ومواكبة برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري الذي تتبناه الحكومة على أن يواكب التطورات العالمية في المجال الاقتصادي والترويج الاستثماري.

إن قراءة متأنية للمتغيرات الإقليمية والدولية والواقع المحلي يمكن أن تجعلنا نواصل تطوير الأنظمة والقوانين الخاصة بالاستثمار وعدم الجمود على ما سبق انجازه على رغم تميزه في سبيل تهيئة سوق للإستثمار قادر على المنافسة الجادة .



مجلس الشورى
الإصدار ٢٠٠٧م

وضرورة الاهتمام بنُظم المعلومات وتطوير البنية التحتية للمعلومات وأيضاً أهمية تطوير وتنمية السياسات الاستثمارية السياحية بما تستجيب للمتغيرات على المستوي الإقليمي والدولي . وكذا التنسيق المستمر والأيحابي بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص .

كما نؤكد هنا على أن العوامل المؤثرة على السياحة والمنشآت السياحية هي إرتفاع الأسعار غير المبرر عبر الوكالات التجارية وكذا الاحتكار لإستيراد المواد الغذائية الأساسية الذي تمثل أحد الأضرار الخطيرة ليس فقط على المجتمع بل وعلى السائح الذي يتردد كثيراً للمجيء إلى بلاد تعتبر فيه أسعار المواد الاستهلاكية والغذائية مرتفعة فضلاً عن أن الاحتكار يتناقض مع شروط إتفاقية إنضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية.

## ب/ وكالات السفر والسياحة :

تكمن أهمية المنشآت السياحية (الوكالات السياحية ) بأنها أحد المرتكزات الرئيسية لصناعة السياحة في بلادنا واحد عناصر الجذب السياحي نظراً للدور الذي تقوم به هذه المنشآت في التنظيم والترويج والتسويق للمنتج الاثري والتاريخي السياحي وكذا الاتصال والتواصل مع الوكالات السياحية العالمية وجذب أفواج سياحية من جنسيات متعددة على مستوى العالم بالإضافة إلى ما تلعبه من دور فعال على المستوى الداخلي في المجال السياحي الا أن هناك العديد من المعوقات والصعوبات والمشاكل التي تواجه عمل الوكالات السياحية التي لا بد من التطرق إليها من أجل وضع الحلول والمقترحات المناسبة لحلها لكي تقوم بدورها الحقيقي في مجال التنمية السياحية .



مجلس الشورى
الإصدار ٢٠٠٧م

فمُنذ أن يصل السائح إلى مطار صنعاء أو إلى أي مطار من مطارات الجمهورية لا يجد أبسط الارشادات السياحية من الخرائط التي تساعده على معرفة آهم المواقع السياحية التي يرغب في زيارتها والتعرف عليها.

ومن الملاحظ بان معظم الوكالات السياحية إن لم تكن كلها لم تقم بدورها الحقيقي في تنشيط ورفع مستوى العمل السياحي ، وجذب العديد من الأفواج السياحية إلى بلادنا عبر وسائل وأساليب فنية حديثة وللأسف الشديد فان معظم الوكالات يقتصر دورها في منح السياح والمسافرين تذاكر السفر على حد سواء وهذا لا يتناسب مع دورها الذي أُنشئت من أجله وهي جذب السياح والترويج والتسويق للمنتج السياحي وتقديم العديد من الخدمات السياحية بأفضل الطرق وأحسن الاساليب وغيرها من الادوار التي يفترض أن تقوم به الوكالات السياحية .

وهذا في اعتقادنا يعود بدرجة أساسية إلى الضعف الشديد في طريقة واسلوب عمل الوكالات السياحية في بلادنا وإفتقار هذه الوكالات السياحية إلى البرامج والخطط السياحية التي تقوم على أسس ومعايير علمية وفنية حديثة بالاضافة إلى عدم قيام معظم وكالات السفر السياحة في التعامل الجاد والاتصال والتواصل المستمر وبفاعلية مع وكالات سياحية عالمية للترويج والتسويق للمنتج السياحي وجذب أكبر عدد ممكن من السياح الأجانب إلى بلادنا وخاصة من الدول المصدرة للسياحة .

وهناك مشكلة وهي أن القائمين والعاملين في إدارة الوكالات السياحية تنقصهم الخبرة والمعرفة والدراية الكاملة بطرق وأساليب وإجراءات عمل الوكالات السياحية والتعامل مع السائح من بداية استقدامه إلى البلد مروراً



مجلس الشورى
الزهم ٢٠٠٧م

بمرحلة وصوله وتجوله في المناطق التاريخية والأثرية وتنظيم الرحلات الترفيهية له وإعطائه نبذه عن المناطق السياحية والأثرية وتنظيم جداول بالمزارات السياحية وتزويده بالمترجمين والمرشدين السياحيين .....الخ وغيرها.

من الخدمات السياحية التي تقدمها الوكالات السياحية للسياح حتى نهاية خروج السائح من هذه المناطق ومغادرة السائح بلادنا وهذه مشكلة تواجه كافة المنشآت السياحية ومنها وكالات السفر والسياحة وهي الافتقار إلى التدريب والتأهيل المناسب مثل الدورات التدريبية والمحاضرات والتخصص الدراسي وغيرها من أساليب وسائل التدريب والتأهيل السياحي وبالتالي فأن الوكالات السياحية في بلادنا تفتقر إلى العامل البشري المؤهل والمدرب الذي يتمتع بكافأه عالية في إدارة مثل هذه الوكالات فأن مسألة الخبرة والكفاءة في إدارة الوكالات سوف تسهم في تطوير وتحسين الخدمات التي تقدمها للسياح وبالتالي سوف تعزز من دور الوكالات في المجال السياحي .

ويلاحظ بأن هناك ضعف كبير يتمثل في الترويج الاعلامي سوآءً على المستوى الداخلي والخارجي لعمل الوكالات السياحية مثل الملصقات واللوحات الإعلانية وعبر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة نظراً لدور وسائل الإعلام الفاعل للترويج والتسويق السياحي وكذا عدم اشتراك أغلب الوكالات في شبكة الانترانت بهدف التواصل المباشر مع السياح والتركيز على البلدان المصدرة للسياحة والتي تعد الأفضل عالمياً من الناحية السياحية.

وبالتالي فأن هذه المنشآت تفتقر إلى العديد من الوسائل والإجراءات العملية التي يفترض أن تمارسها بهدف جذب أكبر عدد ممكن من الأفواج السياحية إلى بلادنا ولا بد أن يتوفر لدى هذه المنشآت ( الملصقات –



مجلس الشورى
الزهم ٢٠٠٧م

والبرشـــورات – والكتيبـــات والخـــرائط الـــسياحية )وهـــو مـــالم يتـــوفر لمثل هذه الوسائل لمعظم الوكالات السياحية حتى الان .

وهنـاك مـشكلة تعـاني منهـا الوكـالات الـسياحية وهـي المرافقـة الأمنيـة المستمرة والتي من المفروض التخلص منها والاعتماد على الطريقة الأمنية غير المرئية حيث والمرافقة الأمنية تولد لدى الزائرين والسياح انطباعاً بالخوف وعدم الـشعور بـالأمن وتكلـف الوكـالات مبـالغ ونفقـات كـبيرة فيمـا يخـص المرافقـة الأمنيـة ومـن ثـم لابـد مـن الـتخلص مـن هـذه الظـاهرة مـن أجـل تخفيـف الأعبـاء والنفقات على هذه المنشآت من ناحية وعلى الدولة من ناحية ثانية .

## ج / المتاحف والأماكن الأثرية :

تعتـبر الآثـار والمتـاحف والمخططـات الأثريـة مـن أهـم مقومـات ومزايـا المنـتج الـسياحي في بلادنـا كونهـا تعكـس تـراث وأصـالة الإنـسان الـيمني وتعـبر عـن تراثـه وحـضارته خـلال أزمنـة تاريخيـة متعـددة وتتميـز بلادنـا بغنـى المكـون الثقـافي والأثـري في المنـتج الـسياحي مـع وجـود عـدد مـن عناصـر الجـذب الـسياحي الأخـرى المتمثلـة في الطـابع المعمـاري الأثـري المتميـز مـن القـلاع والحـصون والمبـاني الأثريـة والمـدن التاريخيـة العريقـة وكـذا المـدارس والمـساجد الإسـلامية والمتـاحف والقطـع الأثريـة الفريـدة والمتنوعـة والـتي يعـود تاريخهـا الى مراحـل وأزمنـة متفاوتـة عـبر التـاريخ اذ ينتمـي بعـضها إلى فترة الحضارات اليمنية القديمة وبعضها الى العهد الإسلامي وبعضها الى العصر الحديث .

ومـن هنـا تـأتي الأهميـة بـضرورة الاهتمـام بالمتـاحف وازالـة كافـة العوائـق والصعوبات والتحديات التي تعيق عملها كونها احد مقومات الجذب السياحي .



مجلس الشورى
الإصدار ٢٠٠٧م

| المحافظة | اسم المتحف | الشهر<br>جنسية الزوار | يناير | فبراير | مارس | ابريل | مايو | يونيو | يوليو | اغسطس | سبتمبر | اكتوبر | نوفمبر | ديسمبر | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| امانة العاصمة | المتحف الوطني | يمني | مغلق | | | | | | | | | | | | |
| | | اجنبي | مغلق | | | | | | | | | | | | |
| | المورث الشعبي | يمني | ١٠١٤ | ١٢٦٣ | ١٤٤٦ | ١٥٤٤ | ١١٢٥ | ١٧٢٢ | ٢٢٠٥ | ٢٢٤٥ | ١٥٤٥ | ١٥٣٣ | ١٥٤٤ | ٢٢٦٠ | ١٩٤٤٦ |
| | | اجنبي | ٥٧ | ٥٧ | ٤١ | ٣٦ | ٥٤ | ٥٥ | ١٠٣ | ٦٧ | ٨١ | ١٠٠ | ٦٧ | ١٧١ | ٨٨٩ |
| | المتحف الحربي | يمني | ٩١ | ١٨٧ | ١٦٩ | ١٨٢ | ١٦٥ | ١١٣ | ١٨٣ | ١٢٠ | ١٨٧ | ١٣٩ | ٢٧٣ | ٣٣١ | ٢١٤٠ |
| | | اجنبي | ١٤ | ١٨٠ | ١٦٠ | ١٣٥٨٤ | ١٥٣٥٣ | ٢٠١٠ | ٢٦٢٥١ | ٢٠٥٥٥ | ١٩٣٣٠ | ١٨٥٥ | ١٨٣٦ ٧ | ١٦٤٧٩ | ٢١٩٢٣ |
| عدن | المتحف الوطني | يمني | ١٧٨ | ٤٥ | ١٦٧ | ٢٤٥ | ٥٠٣ | ١٥ | ٣٣ | ١١٩ | ٤١ | ٣٥ | ٦٧ | ٦٣ ٦ | ٢٠٨٤ |
| | | اجنبي | ٥٤ | ٥٧ | ١٦ | ٥ | ٠ | ١ | ١٢ | ٢٦ | ٢٤ | ١٧ | ١٩ | ٥٣ | ٢٨٤ |
| | المورث الشعبي | يمني | ٩٨ | ٤٣ | ١٠٢ ١ | ٧١ ٣ | ٥٤ | ٤٢ | ١٨٥ | ٢٠٣ | ١٧ | ٩٢ | ١٠٠ | ٥٤٠ | ٣١٨٢ |
| | | اجنبي | ٣٢ | ١٦ | ١٥ | ٤٥ | ٥ | ٢ | ٥٤ | ٤٤ | ١٦ | ٢٥ | ٥٧ | ٩٢ | ٤١٣ |
| تعز | المتحف الوطني | يمني | ٤٥٠ | ٣٥٠ | ٣٠٠ | ٣٥٠ | ٤٥٠ | ٦٥٠ | ٥٠٠ | ٦٥٠ | ٦٠٠ | ٤٥٠ | ٣٠٠ | ٤٥٠ | ٥٥٠٠ |
| | | اجنبي | ١٣٥ | ٢٥ | ٨٥ | ٦٠ | ٨٠ | ٨٥ | ٦٥ | ٧٥ | ٦٠ | ٨٥ | ١٢٠ | ١٢٥ | ١١٠٠ |
| حضرموت | المتحف الوطني | يمني | ٥٩٠ | ٧٠٨ | ٧٢٩ | ٥٨ | ٤١٩ | ٤٦٢ | ٨٧٠ | ٤١٧ | ٩٠٠ | ١٠٨٥ | ٣٦٣ ٦ | ٧٦ ٦ | ٨٣٦٧ |
| | | اجنبي | ١٩٦ | ٥٨ | ١٢٨ | ١٣ | ٧٧ | ٢٩ | ٦١ | ١٠٠ | ٣٠٠ | ٣٠٠ | ٢٠٠ | ٣٥١ | ١٩٢١ |
| شبـــوة | المتحف الوطني عتق | يمني | ٥ ٣ | ٣ ٠ | ٤ ١ | ٣ ٢ | ٣ ١ | ٤ ١ | ٠ | ٢ ٢ | ٣ ٦ | ٤ ٣ | ٢ ٠ | ٣ ٠ | ٣ ٠ |
| | | اجنبي | ٣ | ٠ | ٦ | ٢ | ٠ | | | ٢ | ٦ | ٤ | | | ٣ ٠ |
| | المتحف الوطني بيحان | يمني | مغلق | | | | | | | | | | | | |
| | | اجنبي | مغلق | | | | | | | | | | | | |
| الاجمالي العام | | يمني | ٢٢٤٧ | ٢٣٩١ | ٢٦٦٢ ٢ | ٣٤١٢ | ٢٥١٣ | ٣٦٣٠ ٣٨٨ ٥٠ | ٣٤٤٣ | ٣١٢٨ | ٣١٢٧ | ٣٤٤٢ | ٣٤٤٤ | ٤١٧٧ | ٤٠٩٩٧ |
| | | اجنبي | ٤٤٥ | ٢٩٧ | ٢٧٦ | ٢٤٤ | ٢١١ | ١٧٠ | ٢٤١ | ٢٧٠ | ٤٧١ | ٥٠٦ | ٤٠٦ | ٧٠٠ | ٢٢٣٠٠٠ |



مجلس الشورى
الإصدار ٢٠٠٧م

ومن خلال الجدول السابق يلاحظ بان عدد الزوار للمتاحف خلال العام ٢٠٠٤م من اليمنيين والأجانب بلغ حداً لا بأس به الا أننا نأمل أن يكون أعلى مما هو عليه الآن فإن نمو وتحسين خدمات المتاحف مرتبطة بعملية نمو السياحة وذلك لأن أي صناعة قبل أن تبدأ لابد أن يكون لها سوق لتسويق منتجاتها .ويهتم بها السياح بشكل رئيسي وإذا كان عدد السياح ضئيل في الوقت الراهن .لابد أن يكون لذلك أنعكاس سلبي على مستوى خدمات المتاحف .ونمو السياحة وركودها لا يؤثر سلباً وإيجاباً على تطور المنشآت السياحية ((المتاحف)) فقط إنما يكاد يمس كل جوانب العملية السياحية . فإذا أنتعشت السياحة فينتعش (المتاحف والنقل السياحي والفنادق والمطاعم ...الخ) بل والحركة التجارية بشكل عام.

ولا بد من تحسين خدمات المتاحف المتوفرة حالياً و تطوير أساليب عملها وتفتقر هذه المتاحف الى الأيدي العاملة المدربة .والى الوسائل الحديثة التي تدار بها كثير من المتاحف العالمية . وهناك عوامل إدارية وفنية ومالية تعيق متاحفنا الوطنية لتطوير مستوى الخدمات التي تقدمها .

كما أنه يجب إعتماد الوسائل الحديثة في الترويج والتسويق للمنتج الأثري سواءً على المستوى المحلي أو الخارجي وذلك من أجل جذب المزيد من السياح المحليين و الأجانب اليها وخاصة أثناء المناسبات والعطلات الرسمية والأعياد الدينية والوطنية . وكذا ضرورة تزويد هذه المتاحف بوسائل الإعلانات اللازمة سواء المقروءة أو المسموعة أو المرئية وغيرها من وسائل الدعاية والإعلان وذلك من أجل تنشيط عملها وزيادة رفع مستوى الخدمات والإيرادات فيها –

وكـذا تعريـف الـسائح المحلـي والأجـنبي بمواقعهـا ومواعيـد عملـها والمعروضات التي تحتويها وغيرها من الأساليب الحديثة .

و بالنسبة لأوضاع المتاحف الحالية مثل (( المتحف الوطني – و المتحف الحربي – والموروث الشعبي بأمانة العاصمة – والمتحف الوطني والموروث الشعبي بمحافظة عدن والمتحف الوطني في محافظة تعز – والمتحف الوطني بمحافظة حضرموت والمتحف الوطني ومتحف بيحان في محافظة شبوه )) يلاحظ بأن هذه المتاحف تعاني من نقص كبير في مستوى خدماتها وعدم التطور المستمر في أساليب عملها لأسباب كثيرة ربما تكون إدارية . فنية . مالية ...الخ) أو لعدم توفر الوسائل الحديثة مثل شبكة أجهزة كمبيوترية حديثة أو أجهزة الكترونية خاصة بعرض وتوضيح المعروضات سواءً كانت سمعية أو بصرية وكذا عدم توفر قاعدة معلومات متطورة في هذه المتاحف وقاعات المحاضرات...الخ) وغيرها من الوسائل الحديثة .

أهمية إزالة كافة العوائق التي تعيق عمل المتاحف والعمل على تجاوزها وتسهيل عملها بطريقة بسيطة ومرنه وذلك من أجل الارتقاء بمستوى الخدمات ، وكذا توفير الخدمات اللازمة لتطوير وتحسين أساليب عمل وخدمات المتاحف ، واقتناء المزيد من القطع الأثرية التي يفترض توفيرها في هذه المتاحف وكذا وضع الخطط والبرامج الحديثة وتحديث البنية التحتية للمتاحف بما يواكب حجم الحركة السياحية المستقبلية المتوقعة ـ ولابد أن تكون عملية تحديث البنية التحتية للمتاحف على أسس علمية حديثة .

و من الملاحظ عدم توفر أجهزة الكترونية المتمثلة بأجهزة العرض وتوضيح المعروضات في المتاحف ((السمعية والبصرية وكذا أجهزة رقابة تلفزيونية لمختلف قاعات العرض وكذا عدم تجهيز مراكز معلومات وقاعات للمحاضرات في المتاحف)).

ومن الملاحظ بأن هناك العديد من المباني التاريخية المندثرة القديمة والتي كان من المفروض الحفاظ عليها وتحولها إلى متاحف سياحية وتزويدها بالقطع الأثرية التاريخية وبالموروث الشعبي الأثري لكي تكون أحد عوامل الجذب السياحي ، لكن للأسف فإن هذه المباني الأثرية معرضة للاندثار أو تستخدم في أغراض أخرى غير أغراض الجوانب السياحية .

**د- المطارات والموانى ووسائل النقل السياحي :**

كانت عملية تصميم المطارات إلى فترة قريبة تتركز بدرجة أساسية على أن الطائرة لا تحتاج إلا إلى مدرج واحد يؤمن لها الإقلاع والهبوط . أما مرافق المطارات الأخرى فقد كان الاهتمام بها ثانوياً وغالباً ما احتوت على مبنى المطار ((صالات المسافرين)).

وأما في الوقت الحالي فقد تغيرت العديد من المفاهيم وتغير كل شيء بدلاً من قطعة أرض صغيرة تهبط الطائرة فوقها أصبحت مباني ضخمة بل مدناً في مطارات بعض العواصم العالمية وذات معالم جمالية توفر أحسن وأرقى الخدمات لأفواج السياح والزائرين والمسافرين وتلبي احتياجات رجال الأعمال والمستثمرين . وتؤمن ضرورة متطلبات منطقة وصول البضائع وبأحسن الوسائل وأبسط الاجراءات لتسريع عملية الشحن والتفريغ والسفر .

لقد آولت بلادنا أهمية كبيرة للمطارات بحيث تحتل المطارات الأولوية في تهيئة وتوفير الشروط والإمكانيات والتخطيط من أجل الاستفادة من المردودات الايجابية لمجال النقل الجوي في دعم ورفد الاقتصاد الوطني .

ومن الضروري إعادة تطوير بعض المطارات التي هي بحاجة ماسة إلى التطوير والتحسين والارتقاء بمستوى الخدمات التي تقدمها استجابة لتزايد حركة النقل الجوي وكذا استحداث وتجهيز شبكة من المطارات المحلية والدولية وإنشاء العديد من المطارات التي تحتاجها بعض المحافظات والتي تفتقر إلى المطارات على أن تشمل هذه المطارات مباني أوسع لمختلف الخدمات الضرورية والتركيز عند بنائها وإنشائها على ضرورة اعتماد الفن المعماري والبنائي القديم من ناحية والحديث من ناحية أخرى للتأكيد على الأصالة والتطوير .

أهمية تزويد المطارات بأحدث وسائل الاتصال والملاحة وخدمات الأرصاد وفقاً للشروط والقوانين الدولية وأهمية توفير أحدث النظم والمعدات لتسهيل إجراءات السفر في ظل التنافس الإقليمي والدولي القائم بين شركة النقل الجوي من جهة ومطارات مختلف دول العالم في تقديم التسهيلات والتخفيف من وطاءة إجراءات السفر وشحن البضائع بهدف إرضاء المسافرين والسياح ورجال الاعمال والمستثمرين . ويبقى التحدي الأكبر وهو كيف يمكن لمطارات بلادنا تطوير خدماتها واستحداث أفضل الطرق والأساليب لاستقطاب المسافرين والسياح ورجال الأعمال وغيرهم . فضلاً عن أهمية إعلان حرية النقل الجوي لجميع المطارات الدولية في بلادنا بضائع وركاب ((الأجواء المفتوحة)) من وإلى المطارات الدولية وبالتالي فإن المطارات أماكن لوقوف ومرور المسافرين والسياح والبضائع وغيرها(ترنزيت) . فهي مما لاشك فيه فرصه لجعل مرحلة الوقوف والمرور في مطاراتنا مريحة للمسافرين والسياح ورجال الأعمال و المستثمرين . ومربحة من العائدات النقدية للبلد و يعتمد ذلك على توفر مختلف الخدمات التي للأسف تفتقر إليها معظم مطاراتنا . فالمستودعات التخزينية ومراكز

التوزيع وبعض الصناعات الخفيفة يجب إقامتها بصفة متكاملة تكاملاً طبيعياً مع منطقة شحن البضائع كما أن الأماكن وغرف الاجتماعات وغرف الفنادق تتكامل مع منطقة المسافرين والسياح الزائرين على أن يؤخذ بعين الاعتبار عند كل تطوير لهذه المطارات الظروف الواقعية والمحلية وبعد دراسات للجدوى الاقتصادية لهذا المشروع أو ذاك .

أهمية تشجيع عملية السياحة العربية والمحلية والدولية وجلب السياح في رحلات منتظمة ومشجعة . والمشاركة في تفعيل الندوات والاجتماعات والعمل الدعائي مرتبط بتطوير وتحسين خدمات المطارات الدولية والمحلية في بلادنا . ولدينا العديد من العمالة المؤهلة وذات الخبرة في مجال الطيران المدني والأرصاد . والتي يجب عليها أن تجعل من المطارات بوابة هذا البلد . ومعبره عن هويته ودرجة نموه وعن طموحاته وثقافته بل وتجعل من اليمن قبله للمستثمرين والسياح .

من الأهمية أن تشهد المطارات العديد من المشاريع التحديثية وإعادة تأهيل بعض المطارات للعمل على رفع الجاهزيه لاستيعاب حركة الطيران المتزايدة . عن طريق (التقوية الإسفلتية للممرات ومراسي الطائرات وتقوية مداخل المطارات الرئيسية والمداخل السريعة . وتجديد أعمال الدهانات لها .وكذا تجديد شبكة الإنارة . وصيانة وترميم مجاري الأمطار وتحت المداخل) وغيرها من المشاريع الحيوية التي يحبب القيام بها في المطارات اليمنية .

هناك مشكلة أخرى تتمثل في عدم تحديث مدرجات المطارات الخاصة بالهبوط والإقلاع للطائرات لكي تتمكن من استقبال الطراز الحديث من الطائرات . ولا بد أن يتم التحديث على أسس ومعايير ومواصفات عالمية وكذا

تحديث الصالات من أجل تقديم أفضل الخدمات للمسافرين والسياح القادمين عبر هذه المطارات.

ومن الملاحظ بان هناك نقص كبير في مجال الدورات التدريبية للعاملين في هذا القطاع . وضرورة توعية العاملين في الملاحة الجوية بأهمية العوامل البشرية في المراقبة الجوية وضرورة تزويد العاملين بالدورات التدريبية الهدف منها إكسابهم المزيد من المهارات والمعارف المتعلقة بوسائل حماية الطيران المدني والمطارات من أفعال التدخل غير المشروع لمرتكبي جرائم الاختطاف والتفجيرات ومهددي أمن الطيران . وإن وجدت بعض الدورات التدريبية لهذه العمالة فإنها غير شاملة لكل التخصصات . ولابد من التدريب الخارجي لاستكمال جوانب النقص في معظم التخصصات باعتبار التدريب هو اللبنة الأساسية في بناء أي نشاط وبما يواكب كافة التطورات التي يشهدها العالم في هذا الجانب .

وهناك مشكلة تواجه وسائل النقل الجوي تتمثل في عدم إعادة هيكلة الخطوط الجوية اليمنية إدارياً وتنظيمياً وتحديث النظم واللوائح، لكي يؤدي إلى تحسين أداء الشركة . وكذا عدم توفير التسهيلات لجذب الاستثمارات الخاصة في مجال النقل الجوي . بالإضافة إلى عدم إعداد دراسات إنشاء شركات طيران خاصة في مجال النقل الداخلي للركاب والشحن . وكذا عدم مواصلة تحديث أسطول النقل الجوي وتوسعتة لمواكبة النمو المتصاعد للنقل الجوي وخاصة في المجال السياحي الاستثماري بالإضافة إلى عدم زيادة رحلات بعض الخطوط الداخلية التي تتمتع مناطقها بعوامل جذب سياحي كبير وتنمية قدرات القوى العاملة وتطوير نشاط التسويق والترويج وفتح مكاتب مبيعات جديدة في الداخل والخارج .

ولا بد من المعالجات السريعة لهذا القطاع الحيوي وتكمن هذه المعالجات في تسيير النقل الجوي الداخلي ومع العالم الخارجي من خلال توسيع شبكة الخطوط الجوية اليمنية بما يناسب ومركز اليمن السياحي والتجاري وفق المعايير الدولية . وكذا تحقيق مستوى أعلى من السلامة والأمان وتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها وإزالة كافة العوائق المالية والإدارية والهيكلية التي تعيق أداء وسائل النقل الجوي . وتحسين الكفاءة التشغيلية واستغلال المطارات وزيادة الرحلات الدولية . وإعداد دراسة اقتصادية لتعرفه النقل الجوي الداخلي والدولي تستند إلى تكاليف التشغيل ومستوى الخدمة وكذا مستوى دخل الفرد اليمني.

و هناك العديد من المشاكل التي تواجه وسائل النقل الجوي وهي محدودية طاقة الاستقبال في المطارات الدولية وقلة عدد الطائرات الخاصة بالأسطول الجوي اليمني . وعدم جاهزية المطارات الداخلية للاستقبال السياحي المنتظم وعدم انتظام رحلات الطيران على شبكة الخطوط الداخلية بالإضافة إلى إلغاء الرحلات الداخلية أو التعديل المفاجئ لمواعيدها بأسلوب يعطل البرامج السياحية ويحدث الكثير من الإرباكات وسوء السمعة . وعدم تهيئة المطارات بصالات كافية ومناسبة .وما هو موجود منها فخدماته دون المستوى المطلوب ، وبالشكل عام فإن خدمات الركاب في مطاراتنا مازالت قاصرة وتسيء إلى سمعة بلادنا وعلى الجهود المبذولة لتحسين صورتها سياحياً . ورغم النجاحات التي تحققها الخطوط الجوية اليمنية إلا أن هناك بعض الإشكاليات في عدم انتظام مواعيد الإقلاع والهبوط في محطاتها الداخلية والخارجية مما يسبب إشكالات جمة للمسافرين . وكذا ارتفاع أسعار التذاكر الداخلية

والخارجية وبما لا يتناسب مع دخل الأفراد الذين يرغبون في السفر جواً (مثل السفر إلى حضرموت . المهرة . عدن . شبوه . سقطرى . وغيرها) فضلاً عن وجود فروقات في أسعار التذاكر بين المواطنين والأجانب .

وهناك مشكلة أخرى تواجه وسائل النقل البري وهي تعدد الإشراف عليها مما يشكل عائقاً وتحدياً كبيراً أمام خدمات هذا القطاع .

وهناك مشكلة أيضاً مرتبطة بوسائل النقل البري وهي ارتفاع تكلفة الخدمة التي تقدمها مقارنة بمستوى دخل الفرد ودخل غالبية المواطنين . وعدم توفر شروط السلامة العامة وبالتالي لابد من المعالجات السريعة لتطوير وسائل النقل البري تتمثل في تنشيط حركة النقل والانتقال . وزيادة حجم الاستثمارات الخاصة وزيادة حجم المنافسة بين شركات القطاع الخاص وإيجاد سوق واسعة للنقل البري وإقامة المشروعات الكبيرة وضرورة تحسين خدماتها وتخفيض أسعار التكلفة . مما يعكس فوائده على الحركة السياحية الخارجية والداخلية .

وهناك تحدٍ آخر يواجه وسائل النقل وهو تدني مستوى خدمات سيارات النقل الداخلي من وإلى المطارات وفيما بين المدن دون ادنى تصنيف أو مواصفات . وكذا فان أغلب شبكة الطرق المؤدية إلى المواقع والمنشآت السياحية غير مسفلته أو أنها غير ممتدة بشكل كاف ، إضافة إلى عدم وجود انتظام في خطوط النقل الداخلي بين المدن الرئيسية والثانوية وبالذات المدن ذات المقاصد السياحية .

أما وسائل النقل البري السياحي . فهي غير مريحة بالنسبة للسائح في ظل عدم توفر الاستراحات و دورات المياه على الطرقات . وكذا طريق

صنعاء . تعز . عدن ليصبح طريق مزدوج حيث أصبح من الضروري توسيعه وتطويره وجميع الطرق الساحلية و بين المدن الرئيسية.

أهمية تعميق أحواض أرصفة الموانئ الحالية القائمة وتزويدها بالآليات والمعدات والتجهيزات اللازمة لأعمال النقل مثل نقل المسافرين والسياح والزائرين وغيرها . وكذا الاهتمام ببرامج الصيانة للموانئ وآلياتها وتجهيزاتها وبما يحقق الغرض السياحي .

وهناك مشكلة تتمثل في عدم استكمال التشريعات والقوانين واللوائح المنظمة لأنشطة وأعمال وسائل النقل البحري وعدم مواءمة التشريع البحري اليمني مع التشريعات الإقليمية والدولية. وكذا الانظمام إلى الاتفاقيات البحرية الدولية وتطبيق أحكام الأمن البحري في الموانئ والسفن اليمنية وفق الاتفاقيات الدولية ، واستكمال نظام تأمين سلامة الملاحة البحرية . والقيام بالإرشاد البحري وفق مقتضيات حركة التجارة والسياحة الداخلية والخارجية وحماية السواحل والحفاظ على البيئة البحرية من التلوث بالإضافة إلى رفع قدرات كفاءة القوى العاملة البشرية في نشاط الموانئ ووسائل النقل البحري .

**المراجع :**


- ندوة مستقبل التنمية السياحية دور القطاع الخاص في تحقيقها قدمتها الهيئة العامة لتنمية السياحة.
- السياحة في اليمن للإدارة العامة للتخطيط وزارة الثقافة والسياحة .
- المنشآت الفندقية بين الواقع والطموح الإتحاد اليمني للفنادق .
- تنمية القوى العاملة قطاع السياحة .
- بيانات الاتحاد الفندقي ((الوضع الراهن للمنشآت السياحية)) .
- بيانات الاتحاد الفندقي ((الاستثمارات السياحية)) .
- بيانات الهيئة العامة للاستثمار .
- بيانات الهيئة العامة لتنمية السياحة .
- بيانات الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد .
- بيانات الجهاز المركزي للإحصاء للأعوام ٩٦- ٢٠٠٤م .
- بيانات مصلحة الموانئ اليمنية .
- بيانات الخطوط الجوية اليمنية .
- قانون المنطقة الحرة رقم (٤) لعام ١٩٩٣م .
- قانون الاستثمار رقم (٢٢) لسنة .
- المقومات الاستثمارية والحلول اللازمة للحد منها .

الشيخ/ أحمد محمد با مشموس رئيس مجلس إدارة الغرف التجارية والصناعية م/ عدن .

- عوائق الاستثمار في المنطقة الحرة . عدن . بحث كلية الاقتصاد جامعة عدن ٢٠٠٤م .
- أثر الاستثمارات الأجنبية على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية . د. محمد عبد الوارث أحمد .